الجمهـورية الجزائـرية الديمقراطـية الشعـبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
لسانيات عربية
رقم: ن2

إعداد الطالبة:
رشيدة خايب

يوم: 2020/09/28.

الاشتقاق وعلاقته بعلم التصريف

لجنة المناقشة:

سماح رواق	أمح. ب	جامعة محمد خيضر- بسكرة-	رئيسا
زينب مزاري	أ. مح. ب	جامعة محمد خيضر- بسكرة-	مشرفا مقررا
حسينة يخلف	أ. مح. أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة-	مناقشا

السنة الجامعية:2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

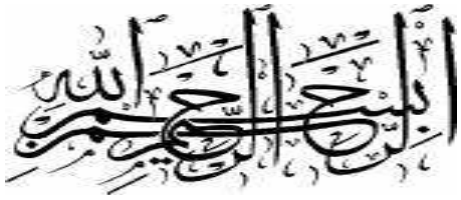

﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾

النجم، الآية 39

صدق الله العظيم

تشكر وعرفان

أحمد الله وأشكره على أنه وفقني لإتمام هذا العمل ثمر جهدي.
كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى
الأستاذة المشرفة: زينب مزاري.
التي لم تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها، كما لا أنسى كل أساتذة وعمال قسم
اللغة والأدب العربي وكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا البحث الجامعي إلى:

رفيق دربي زوجي العزيز الذي بفضله أنهيت مشواري الدراسي اللهم بارك فيه وأجعله من السعداء.

إلى أولادي قرة عيني محمد صالح- عبد الحق- حنين

اللهم بارك فيهم وأجعلهم من الذرية الصالحة.

مقدمـــة

مقدمة:

إن اللغة العربية واسعة اتساعا شدّ أنظار الباحثين فتتبعوا الأسباب والروافد التي تمد العربية بالألفاظ فتثري مخزونها اللغوي. وقد وجد العلماء أن العربية لغة اشتقاقية وهي لغة ولود وهي التصريف ومعيارا يكشف لنا عن نوع الكلمة وهو الميزان الصرفي؛ وقد جمع كل ذلك علم الصرف .

إن اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية بالنظر إلى أحوال أبنية كلمها التي ليست بإعراب والتي تعرف بواسطة قوانين علم التصريف، أو الصرف هذا الأخير الذي يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم الحاجة، لأنه ميزان العربية، وأمها، إذ لا يوصل إلى معرفة الانشقاق إلا به. فقد حظي باهتمام جهود المتقدمين والمتأخرين من العلماء والباحثين.

والصرف أو التصريف علم يهتم بذات الكلمة الثابتة التي تحتل مكانة مهمة في التحليل اللساني، لهذه المكانة التي يحتلها الصرف وأهميته وجب علينا أن نهتم به أعظم اهتمام، وأن تلم بجميع جوانبه وأن نتقن العمل به وفق أساليبه وقواعده.

إن اللغة العربية مضبوطة بميزان صرفي مشكل من ثلاثة أحرف هي أصوله «ف ع ل» التي هي المحور الأساسي لكل ما يعتري الكلمات العربية المتصرفة من تغيرات بالزيادة، والحذف، والصحة، والإعلال، والقلب، والإبدال، والفك، والإدغام. والاشتقاق وغيرها، ويعتبر هذا الأخير ظاهرة لغوية سامية هامة لنمو اللغة لا سيما من حيث الألفاظ والصيغ الدالة على المعاني الجديدة.

إن الاشتقاق من الوسائل اللغوية التي تساهم بدور فعال وإيجابي في إثراء اللغة وحل إشكالاتها، وقد جاء هذا البحث للتعرف على الاشتقاق وعلاقته بعلم الصرف.

وإن سبب اختياري لهذا البحث هو الرغبة في التعرف على الاشتقاق أكثر لأهميته في الدرس اللغوي ومعرفة قضايا علم الصرف، وكان الهدف من دراستي لهذا الموضوع التعرف على علاقة علم الصرف بالاشتقاق .

ولانجاز هذا البحث علي الوقوف عند معرفة حقيقة الاشتقاق وعلم الصرف

وللاجابة عن الأسئلة: ما هو علم الصرف؟ و ما هو الاشتقاق ؟ ما هي حقيقة العلاقة بين الاشتقاق والتصريف؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين وتليهما خاتمة فجاء

الفصل الأول: مفاهيم عامة ويندرج فيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: تعريف التصريف والصرف لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: تناولت فيه نشأة علم الصرف وتطوره.

المبحث الثالث: الميزان الصرفي عالجت من خلاله قدر الإمكان مفهوم الميزان الصرفي، والسر في اختيار أحرف «ف ع ل».

المبحث الرابع: الاشتقاق تعريفه، طريقة وأنواع الاشتقاق، وفوائد الاشتقاق وشروطه، وأصل الاشتقاق.

الفصل الثاني: فجاء المرسوم بأقسام المشتقات في اللغة العربية حيث عرفت فيه اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الآلة واسما الزمان والمكان وتطرقت إلى عمل كل منهم وصياغته.

أما الخاتمة فقد أوردت فيها أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

ولا بد من الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع المعتمدة وهي: المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف، و شذى العرف في فن الصرف، والممتع في التصريف "لابن عصفور الاشبيلي والصرف الكافي "أيمن أمين عبد الغنى"، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، محمد بن إبراهيم محمد.

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي ، حيث قمت بتجميع الأقوال والآراء من خلال دراسة العلماء والباحثين لقضايا الصرف لأصنفها وانظر فيها لأصل إلى استنتاج العلاقة بين الاشتقاق وعلم الصرف .فالموضوع قديم ولكنني أتعلم من خلال البحث .

أما أهم الصعوبات التي واجهتني:

غزارة وتشعب المادة العلمية مما أدى بي إلى صعوبة انتقاء وضبط المعلومات التي تفيدني في هذا البحث بالإضافة إلى صعوبة التفريق بين بعض المشتقات وذلك للتشابه الكبير الموجود بين الصيغ مما جعلني في حيرة بين الأخذ من هذا وذاك.

بفضل الله تم تذليل بعض الصعوبات، واستطعت إنهاء هذا البحث المتواضع فالفضل أولا لله عز وجل ثم للأستاذة المشرفة الدكتورة زينب مزاري اعترافا بما قدمته من توجيهات من أجل تسديد عثرات هذا البحث، فلها كل الشكر والتقدير وأدامها منارة تنير درب الباحثين . والله الموفق

الفصل الأول:

مفاهيم عامة

المبحث الأول: تعريف التصريف والصرف

المبحث الثاني: نشأة و تطور علم الصرف

المبحث الثالث: الميزان الصرفي.

المبحث الرابع: الاشتقاق

المبحث الخامس: أقسام المشتقات

المبحث الأول: تعريف التصريف والصرف:

1- لغة:

شاع في الاستعمال عند اللغويين قديما وحديثا مصطلحات يطلقان على العلم الذي يدرس بنية الكلمة وهما: التصريف والصرف.

أ- **التصريف لغة:** مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف صرّف نقول: صرّف فلان الأمر تصريفا دبّره ووجّهه[1]، قال تعالى:﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ﴾ الإسراء الآية 89. وقال جل شأنه: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ البقرة، الآية 164، وقال عز اسمه ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴾ الجاثية، الآية 5.

- قال الإمام القرطبي -رحمه الله-: [تصريفها: إرسالها عقيما ومُلَقَحة وهلاكا، وحارة، وباردة، ولَيّنَة، وعاصفة، وقيل تصريفها: إرسالها جنوبا وشمالا...][2]، فكلمة التصريف بهذا المعنى تفيد التوجيه والتدبير كما تفيد أيضا التبيين والإظهار، جاء في القاموس وتصريف الآيات تبيينها[3]، وتصرف فلان في الأمر: احتال وتقلب فيه، وبه الأحوال تقلبت، ويقول الأشموني: «التصريف في اللغة التغيير منه تصريف الرياح أي: تغييرها»[4].

---

[1]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط2، ج1، ص513.

[2]- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الشام، بيروت د.ت، ج2. ص197.

[3]- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، عالم الكتب، ج3، ص513.

[4]- شرح الأشموني أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى «ت 900هـ» على ألفية ابن مالك قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1419هـ- 1998م. ج4، ص40.

ب- الصرف لغة: الصرف في اللغة، اسم مصدر الفعل: «صرّف» فالتسمية هنا باسم المصدر وهو بمعنى التغيير من وجه إلى وجه، أو من حال إلى حال وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم، ثلاثين مرة تفيد كلها معنى التغيير والتحويل كقوله تعالى: ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ يوسف الآية 34، وقوله تعالى﴿ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ﴾ الفرقان الآية 19، وقوله تعالى: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ﴾يوسف الآية 24، وقوله تعالى: ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ التوبة الآية 127. ونقل ابن منظور أن الصرف هو: «ردُّ الشيء عن وجهه، وهو مأخوذ من صرفه يصرفه صرفا، وصرف الشيء: أعمله في غير وجهه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه»[1]. وأما التصريف فيشترك مع الصرف في هذا المعنى غير أنه يدل على التكثير، لأنه من «صرّف» المزيد بتضعيف العين بمعنى الزيادة في التقليب والتبديل جاء في القاموس المحيط أن التصريف «مأخوذ من صَرَّفْته في الأمر تصريفا فتصرّف: قَلَّبْته فتقلب»[2].

2- اصطلاحا:

أ/ التصريف اصطلاحا:

التصريف عند سيبويه هو: أن تبنى من الكلمة بناء من الكلمة بناء لن تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم، هذا هو المعروف عند المتأخرين بمسائل التصريف، يقول سيبويه «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم

[1]- ابن منظور محمد بن مكرم نلسان العرب، ببيروت، (د.ط)، (د.ت) مادة صرف، ص19.

[2]- ينظر: القاموس المحيط الفيروز أبادي، تح، محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة بيروت، ط 8-2005م، ص 827.

يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل»[1] .

ويشرح السيرافي مراد سيبويه بالتصرف، والفعل فيقول: «وأما التصريف الهجري حين ألف ابن الحاجب كتابه في التصريف الذي فرق فيه بين النحو والتصريف وأصبح قسيما للنحو لا قسما منه حيث يقول: «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست إعرابًا»[2].

فقد حدد ابن الحاجب هذه الأحوال في الشافية ملحق رقم واحد ص3 بقوله: «وأحوال للأبنية قد تكون:

1- للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، والمصدر واسم الزمان والمكان واسم الآلة والمصغر والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف.

2- للتوسع كالمقصور والممدود، وذي الزيادة.

3- للمجانسة كالإمالة.

4- وقد تكون للاستثقال: كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام والحذف»[3].

وصنّف ابن مالك كتابًا تحت اسم التصريف، ويعرفه بقوله: «التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال وشبه ذلك».[4] فالتصريف قواعد كُلِّية تعرف بها صيغة الاسم المعرب، والفعل غير الجامد، وتغيرهما لغرض معنوي، أو لفضي، فالغرض المعنوي تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من

---

[1]- سيبويه الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1391هـ-1975م، ج3، ص315.

[2]- ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر «ت 646هـ»، الشافية في التصريف والخط المطبعة العامرة العثمانية سوف الربط، بقسم الأزبكية، إدارة الشيخ عثمان عبد الرزاق، ط2، ملحق1 ، ص216.

[3]- المرجع السابق.

[4]- ابن مالك، شرح التصريف، ص6.

المعاني كالتصغير، والتكبير، واسم الفاعل، واسم المفعول، أما الغرض اللفظي فهو: تغير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الإعلال، والإبدال، والإدغام، [1] وهو التصريف لها نحو: قولك "ضَرَبَ" فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت يَضْرِبُ، أو اسم الفاعل قلت: "ضارِب"، أو اسم المفعول قلت: "مضْروبٌ" أو المصدر قلت: "ضَرْبًا"، أو فعل ما لم يسّم فاعله قلت ضَرُب، وإن أردت الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت "ضَارَبَ" فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت "استضْرَبَ"، فأردت أنه كَثُرَ الضربُ وكرّره قلت "ضَرَّبَ"، وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو: العلم الذي يبحث فيه عن قواعد أبنية الكلمة العربية وأحوالها وأحكامها غير الإعرابية.[2]

فالتصريف عند ابن جني هو تغيير الكلمة وتحويلها من بناء إلى آخر، كالماضي والمضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول والمجرد، والمزيد فيه وغيرها من الموضوعات التي يدور عليها بحث التصريف، وفي هذا الصدد يقول كمال بشر في كتابه التفكير اللغوي بين القديم، والجديد «ولابن جني رأي خاص في الصرف سماه التصريف، ويعني به النظر في الكلمة من حيث أصولها، وزوائدها ومن حيث أبنيتها، وأوزانها كما يعرض لطريقة أخذ الكلمات بعض من بعض أو بعبارة أخرى نقول، إن ابن جني قصر البحث في علم الصرف على النظر في الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تغييرات أغلبها لا يفيد في خدمة العبارة والتركيب»[3] ؛أي أن التصريف عند ابن جني يقتصر على المعنى العملي والتغيير اللفظي. ولم يدل على المعنى العلمي إلا في القرن السابع فهو تغير الكلمة بالحركات، والزيادات، والقلب للحروف التي رسمنا

[1]– أبو حفص الزموري الزموري أبو حفص، فتح اللطيف على البسط والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1993م، ص4.

[2]– عبد الهادي الفضلي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، ص7.

[3]– كمال بشر ،التفكير اللغوي بين القديم والجديد، الفرقة الربعة دار، الثقافة العربية، 1990–1991 ،ص244.

جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها به»[1]، ومعنى التصريف عند سيبويه على هذا: هو تغيير الكلمة من وزن إلى وزن آخر سواء أكان ذلك من المعتل أم من غير المعتل على نسق كلام العرب الذي تكلموا به في غير باب المعتل أو بمعنى أن يقاس الصحيح على وزن للمعتل لم يأت الصحيح عليه، والعكس أيضا، وهذا يكون في مسائل التمرين والتدريبات لترويض قوانين البدل، والقلب، والحذف، ومعرفة الأبنية والميزان الصرفي، وهذا هو التصريف عند سيبويه.

–وفي القرن الرابع الهجري صنف الرماني (ت 384 هـ) كتابا سماه التصريف وألف أبو علي الفارسي كتابا جعل عنوانه (التكملة في التصريف) أي التكملة على الإيضاح، ويعد التصريف قسما من النحو بلا تفريق بينهما.[2]

وشرح أبو الفتح عثمان بن جني كتاب المازني تحت عنوان "المنصف في التصريف" ثم وضع كتابا يجعل عنوانه "التصريف الملوكي" يعرّف التصريف عند شرحه لكلام المازني بقوله: «التصريف هو: أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك. أن تأتي "ضرَبَ" فتبنى منه مثل "جعفر" فتقول ضَرْبَبَ ومثل قِمَطْر "ضِرَبَ"، ومثل "ظرُف ضرُب"»[3] فهو في هذا يسير على منوال سيبويه، ويعرفه في كتابه التصريف الملوكي بقوله. «معنى قولنا التصريف: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها عند المتقدمين قسم من النحو، وعند المتأخرين قسيمه أي: مقابل له، ولا يندرج تحته، لأنهم خصصوا النحو بعلم الإعراب، والبناء وهو حسن إذ له حقيقة تامة مغايرة لحقيقة الإعراب إلا أن علم العربية يشملها، ويقصد بالمتقدمين هم سيبويه، والمبرد، والمازني

[1]– شرح السيرافي على كتاب سيبويه ج5، ورقة 210، نقلا عن خديجة الحديثي أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص20.

[2]– أبو على الحسن ابن أحمد الفارسي التكملة على الإيضاح، تحقيق حسن شادلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، ابن عكنون، الجزائر، ط 1984 ص3، 4.

[3]– ابن جني، المنصف، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا،ج1، ص33.

وأبي علي الفارسي، وابن جني، وبالمتأخرين كعبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور، وابن الحاجب وابن مالك، وابن هشام وغيرهم.

-أما التصريف عند الأشموني (ت 900هـ) فيطلق في الاصطلاح على شيئين:

«الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكبير واسم الفاعل، واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الإعلال والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل والإدغام، ثم يقول: وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام، وما يتعلق بها تسمى على التصريف»[1].

ب/ الصرف اصطلاحا:

للصرف عند علماء العربية معنيان معنى عملي ويشمل الجانب التطبيقي: وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل، والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير وما إلى ذلك، ومعنى علمي ويشمل الجانب النظري: وهو مجموعة القواعد العامة التي تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء.[2] وإن كان التصريف أبلغ من الصرف.

ولعل الجرجاني (ت 471هـ) أوّل من ألف كتابا باسم الصرف، وهو المفتاح في الصرف هو المفتاح في الصرف، وابتعد عن التسمية التصريف، وإن كان هناك من يرى أن أقدم مؤلف باسم الصرف كان كتاب نزهة الطّرف في فن الصرف لابن هشام الأنصاري (ت 761)، وفي العصر الحديث ظهرت عدة مصنفات اتخذت من الصرف

[1]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف د:ايميل يعقوب دار ، ج4- ص40.

[2]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة1، 2003 ، ببيروت لبنان، ص19.

عنوانا منها، (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ الحملاوي، و (الصرف الواضح) لسعيد النائلة، و (عمدة الصرف) لكمال إبراهيم، و(التطبيق الصرفي) لعبد الراجحي و(المعنى الجديد في علم الصرف) لمحمد خير حلواني وغيرهم.[1] لكن هناك من المحدثين تمسك بالتسمية التي درج عليها القدامى كفخر الدين قباوة حيث سمى مؤلفه (تصريف الأسماء والأفعال) ومؤلف محمد محمود هلال الذي يحمل عنوان (الوافي الحديث في فن الصرف) ومؤلف صالح سليم الفاخري المعنون بـ: (تصريف الأفعال، والمصادر، والمشتقات)، فالصرف، أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم هو المعنى الذي صرح به غالبية المتأخرين، والصرف عند المحدثين[2] هو العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاءها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق. وهو عندهم يعنى بأجناس هذه الصبغ كالإفراد، والجمع، والتثنية، والتذكير والتأنيث أو أنواعها بحسب وظائفها كالاسمية والفعلية، والحرفية.

ويتضح لنا من هذه التعريفات كما يقول كمال بشر، أن الصرف والتصريف أعم وأشمل في مضمونه مما أراده ابن جني بمصطلح التصريف، إنه في هذه التعريفات يشمل نوعين من التغيير: الأول تغيير في الصيغ لإفادة معاني جديدة ومثال هذا النوع: تغيير الصيغة في حال الإفراد مثلا التثنية والجمع، أو تغييرها في صورة جديدة، أو أقل: إنها الخواص الصرفية للكلمات التي يترتب على وجودها وجود خواص معينة في الجمل والتراكيب.

[1]– صالح سليم عبد القادر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، (دط) . (دت)، ص25.

[2]– تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب القاهرة. ط5، 1427هـ، 2006م، ص35–36.

–أما النوع الثاني من التغيير الذي يعنيه مصطلح التصريف «فهو تغيير في شكل الكلمة، وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير في قيمتها، أو معانيها الصرفية كتغيير الكلمة إلى وزن معين وإلحاقها بكلمة أخرى، وكتغيير غزو إلى غزا مثلا»[1]

–والبحث اللغوي الحديث يتناول مسائل الصرف على أساس صوتي بدلا من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديث الكلمة فكل مجموعة من الحروف تكتب مجتمعة وتأخذ شكلا مستقلا في الكتابة اعتبرها القدماء كلمة في حين يتعامل البحث اللغوي الحديث مع الوحدة الصرفية مورفام.

فالصرف في العرف اللغوي الحديث هو: أحد مستويات البحث في دراسة اللغة، وفي هذا يقول كمال بشر:«والصرف في العرف اللغوي الحديث أحد مستويات البحث التي تتعاون فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها، وهذه المستويات على أشهر الآراء هي: علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو، والدراسات المعجمية والدلالية»[2].

–نستخلص مما سبق أنه يصعب التفريق بين الصرف والتصريف وإن كان التصريف يدل على الكثرة، والمبالغة في التصرفات، والتغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة أما الصرف فيدل على العلم الشامل القائم بذاته المتميز بقوانينه وضوابطه وهو المصطلح الأنسب لانسجامه مع مصطلح النحو من حيث عدد الحروف، والوزن فهو قسيمه. فموضوع علم الصرف يقتصر على دراسة الأسماء المتمكنة (المعربة) والأفعال المتصرفة (غير الجامدة) أما الحروف ومبنيات الأسماء وجوامد الأفعال فلا تدخل في مجال دراسته وأبحاثه[3].

[1]– د. كمال بشر، التفكير اللغوي القديم والجديد، الفرقة الرابعة، دار الثقافة العربية، ص174.

[2]– المرجع السابق، ص238.

[3]– عبد الهادي الفضلي ، مختصر الصرف، دار القلم، ببيروت، لبنان، ط ج، ص8.

المبحث الثاني: نشأة وتطور علم الصرف

أ- نشأة علم الصرف:

علم التصريف أحد علوم الأدب الإثنى عشر التي يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة، وكان علماء النحو قديما هو علماء اللغة والأدب، لأن التمايز بين هذه العلوم لم يتم إلا بعد حين، وقد نشأ علما النحو والصرف معًا بعدما أحس العرب بحاجتهم إليها، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن الذي انتشر بدخول شعوب غير عربية في الإسلام، ولفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة[1]، حتى إن ابن جني لا يفرق في القرن الرابع الهجري بين العلمين عندما عرّف النحو بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، أو التحضير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا»[2].

ثم جاء علماء أفردوا البحث في موضوعات الصرف المختلفة بعد أن فصلوه عن النحو ودونوا له الكتب الخاصة، ويمكن أن تقسم تاريخ نشأة الصرف إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى: نبدأ قبل أن يؤلف سيبويه كتابه وتنتهي بصدور الكتاب.

-المرحلة الثانية: تبدأ من سيبويه، ولا نعرف شيئا عن تاريخ الصرف في المرحلة الأولى، ولا عن أول من كتب فيه، أو تكلم في بعض موضوعاته، وكل ما ذكرته الروايات أن أول من تكلم في الصرف الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وذكرت روايات

---

[1]- عصام نور الدين، أبنية الفعل في ساقية ابن الحاجب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1402هـ- 1982م، ص92.

[2]- ابن جني ،الخصائص، تحقيق محمد علي نجار، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة 1371هـ-1952م، ج1، ص343.

أخرى أن أول من بحث فيه معاذ بن مسلم الهرّاء الذي ولد في زمن عبد الملك بن مروان وتوفي سنة 987هـ كما جاء في بغية الوعاة[1] وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي[2].

ويعتمد من قال إنه واضع الصرف على رواية السيوطي التي تقول: «وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد جلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا ويقول له: كيف تقول من [تُؤُزُّهُمْ أزاً] مريم الآية 83. وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ يا فاعل افعل؟» وقد علق السيوطي على هذه الرواية بقوله: "ذكر ذلك كله الزبيدي: ومن هنا لمحت أن أول من وضع الصرف معاذ هذا".[3]

فإن هذه الرواية لم تؤول من بعض المحدثين جيدا، لأن معاذا في الحقيقة هو أول من حاول فصل علم الصرف عن علم الإعراب اللذين كان ضمن علم موحد، وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق لعدم المنهجية العلمية في أخذهم لها، ولأن الرواية غير مستندة إلى ما يدعمها وكذلك الروايات التي قالت: إن أوّل من تكلم في الصرف هو نصر بن عاصم (المتوفى سنة 89هـ)، أو عبد الرحمن بن هرمز (المتوفى سنة 117هـ)[4]، لا تستحق التعليق ويكفي أن يعرف أن هؤلاء كانوا تلاميذ أبي الأسود[5]، ومهما يكن الأمر فكل هذه الروايات إن دلت على شيء فإنما تدل على تكلُّمه في أمثلة من التصريف لا لأنه تكلم عليها كلاما مبوبًا ومفصلا، وأغلب الظن أنه لم يبلغ فيها ما بلغه سيبويه، وأن كلامه في أمور متعلقة بالصرف لا تعني وضع علم الصرف أو وضع أصوله ومسائله، ومع أن المصادر تشير إلى أنه كان مولعا بمسائل التصريف فإنه لم

---

[1]– السيوطي بلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط1، مطبعة السعادة، بمصر، 1326هـ، ص393.

[2]– الزبيدي أبو بكر (ت 379هـ) ،طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط1 1373هـ، 1954م، ص135.

[3]–السيوطي، بغية الوعاة، ص393–394، وينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص135.

[4]– محسن الأمين،أعيان الشيعة، ج1، ص150، مطبعة الإنصاف، ط4، 1380هـ–1960م، بيروت، والمزهر للسيوطي ج2، ص397.

[5]– محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج1، ص146 و159 و223.

يصنف فيه، وإنما صنف في النحو.[1] وقد نشأ التصريف مع النحو في منتصف القرن الأول الهجري وذلك لثلاث أسباب.[2]

1-اندرج التصريف في النحو عند المتقدمين، وقد دعاهم ذلك إلى إغفال ذكر الواضع الأول للتصريف.

2-اتفاق النحاة على أن انتشار اللحن هو السبب في نشأة النحو، واللحن لم يقتصر على ما يتصل بالإعراب، وإنما امتد إلى بنية الكلم التي هي مجال علم التصريف، ومما لا ريب فيه أن هذا هو السبب في نشأة التصريف.

3-إن مباحث التصريف جاءت مكتملة في كتاب سيبويه واكتمل مسائل التصريف عند سيبويه يدل على أن بذور التصريف ظهرت قبله بمدة كافية تسمح بوضع المبادئ الأولى، فالمسائل المتفرقة، فالأصول العامة، فالفروع الجزئية، حتى جاء سيبويه فضمنها كتابه الذي اشتمل أيضا على القياس اللغوي الذي يعد مرحلة تالية لأقيسه الصرف.

لهذه الأسباب جعلت أن التصريف نشأ مع النحو في منتصف القرن الأول الهجري. وذهب كثير من الباحثين إلى أن واضع علم الصرف هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء من أعلام مدرسة الكوفة الأوائل، ولكن هذا الرأي لا يؤدي إلى الحقيقة، فقد كان علماء اللغة في أول عهدهم بالتصنيف في العربية والصرف والعروض بصفة عامة، وكان العالم بالعربية لغويا نحويا إخباريا، ثم انفصلت العلوم العربية بتنوع مدارسها وبالتفاف الطلاب حول أساتذتهم في نوع معين من علوم اللغة.[3] وبذلك تستطيع أن نقرر أن أبا مسلم معاذ بن مسلم الهراء كان أول من خصص لمسائل الصرف بالبحث والتأليف، وأنه أكثر من مسائل التمرين التي كان الأوائل يسمونها التصريف وأن العلماء من بعده نقلوا عنه واتبعوا

---

[1]- الطيب البكوش ،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مكتبة الإسكندرية، 1992، ص510.

[2]- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، سنا العرف في علم الصرف، تحقيق د. محمد بن عبد المعطي رياض، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، (دت)، ص29.

[3]- حين هذوي، مناهج الصرفين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دمشق، دار القلم، 1989، ص59.

سبيله ومن ثم نضج هذا العلم واستقامت مباحثه، ولكن أول مصنف حقيقي في التصريف هو ما ألفه أبو عثمان المزاني تحت عنوان (التصريف) وشرحه ابن جني إلى أن صنف ابن الحاجب شافيته في التصريف، وبذلك انفصل علم التصريف علم التصريف عن النحو في التأليف والتصنيف، وقد استدل العلماء على ذلك في نشأة علم الصرف والنحو معا إلى أن تسرب اللحن إليهما معًا لا إلى النحو وحده مما دعا إلى وضعهما وهذا ما ذكره أبو الطيب اللغوي نقلاً عن الخليل من قوله: «لم يزل أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن علي كرم الله وجهه حتى قال له زياد: قد فسدت الناس، وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول: سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود[1]، ووجه اللحن في هذا المنال أن أنث العصا بالتاء أنها غير محتاجة إليها إذا العصا مؤنث مجازي بدون علامة في لغة العرب قال تعالى على لسان الكليم عليه السلام:﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ سورة طه 18، فقد أتى بالضمير مؤنثا سابقا ولاحقا لها، وليس وجه اللحن اجتماع علامتي تأنيث. كما ذكر الدكتور محمد إبراهيم عبد الله في تحقيق «المناهج الكافية من الدراسة، لأنه لا توجد إلا علامة تأنيث العصا، وليست علامة تأنيث مستقلة بدليل قولنا مثلا استنارت مكة بميلاد رسول الله صلى الله عليه وسم، وكذا أخمدت مار كسرى، أي ما روي من أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلا ينشد المرقش الأصغر من الطويل:

وَمَنْ يَلْقَ خيرًا يَحْمَدِ الناسُ أَمْرَهُ ومَنْ يَغْوَ لا يعْدَمْ على الغَيِّ لائمًا

فقال: أقُومك أم أتركك تتسكع في طمتك.[2]

فقال: بل قومني

[1]– أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، 1974، ص102.

[2]– غريب نافع ،الصرف القياسي، دار الطباعة المحمدية، بالأزهر، ص13.

فقال: فقل: يَغْوِ بكسر الواو[1] ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ سورة طه 121، ووجه اللحن في هذا البيت أنه قال: يَغْوَ بفتح الواو فكأنه من باب تعب مع أنه من باب ضرب كما في «المصباح المنير»[2] ومن ثم استدل مُعَومُهُ بالآية، والفعل ليس حلقى العين ولا اللام حتى يكون من باب فتح وغوى التي من باب ضرب معناها انهمك في الجهل وهو خلال الرشد، وأما غَوِيَ الفصيل من باب تعب فمعناه: فسد جوفه من شرب اللبن، وهذه القصة تدل على شيئين هما: الأول استهجان اللحن من العرب، والثاني رغبة المنصوح في التقويم بخلال ما في عصرنا الحالي الذي فسدت فيه الألسنة ومع ذلك إذا قومت أحدًا إلا من رحم الله أخذته العزة بالإثم. وقد سمى سيبويه كل ذلك "النحو" تغليبًا.[3]

ب/ تطور علم الصرف

إذ تتبعنا كتب التراجم والطبقات فيما ذكرت من مؤلفات النحاة في التصريف ومجالسهم في تناظر بمسائله، نستطيع أن نميز لتطور علم الصرف

مراحل تطوره:

1-المرحلة الأولى:

هي تلك التي وجدنا فيها الصرف ممزوجًا لا نحو في مناظرات المتناظرين وفيما وصلنا من مؤلفات نحوي هذه المرحلة التي تنتهي بإمام العربية سيبويه لكن لا تخلو هذه المرحلة ممن أفرد بعض مسائل التصريف بالتأليف، والذي ذكر من ذلك في كتب

[1]- غريب عبد المجيد نافع، الصرف القياسي وأثره في نحو اللغة ، ط1، سنة 1393هـ- 1973م، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ج1، ص12-13.

[2]- نفس المرجع.

[3]- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مطبعة محمد على صبيح، سنة 1390هـ 1971م، مصر ، ج2، ص94-95.

الطبقات والتراجم كتاب "الهمزة" لعبد الله بن إسحاق أما لطابع العام لهذه المرحلة هو أن الصرف كان ينسرب بين مباحث النحو تأليفا كما نرى كتاب سيبويه، وتناظر كما تحدثنا مناظرات نحوي هذه الفترة، ومن ذلك ما بدأ به مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد،[1] وفيه نستطيع أن نقول في إجمال هذه المرحلة: إنا جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما، إنما هو من صنيع أستاذه، ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم[2].

2- المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي استقل فيها التصريف أو أحد مباحثه بالتأليف، وتبدأ بعلي بن حمزة الكسائي المتوفى (189هـ) الذي ألف كتابًا في المصادر[3]، وبأبي جعفر الرؤاسي المتوفى زمن الرشيد الذي تولى الخلافة (من سنة 170هـ إلى سنة193هـ) وبذكر الأنباري له كتاب "التصغير"[4]، وقد شهدت هذه المرحلة عددا كبيرا من الكتب الخاصة بالتصريف، إما تحمل اسم التصريف، وإما تحمل اسم أحد مباحثه أو إحدى مسائله. أما التي تحمل اسم التصريف، فمنها:

-التصريف لعلى الأحمد الكوفي (ت 194 هـ) وهو أول كتاب -فيما أعلم- يحمل هذا الاسم.[5]

---

[1]- شوقي ضيف ،المدارس النحوية دون المدينة ، دار المعارف، دون السنة، ص34.

[2]- أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في الطبقات الأدباء تحقيق د- إبراهيم السامراء، الأردن، المنار بالأردن، 1985، ص71.

[3]- أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في الطبقات الأدباء، تحقيق د.إبراهيم السامراء، الأردن، المنار بالأردن، 1975 ص61.

[4]- نفس المرجع، ص51.

[5]- ابن جني ، المنصف، شرح أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الجلبي، بمصر، سنة 1372هـ 1954م، ج1، ص343، والمنفي في تصريف الأفعال، لمحمد بن عبد الخالف عضيمة، ط2، القاهرة، 1375هـ، 1955م، ص9.

-كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المتوفى سنة (247هـ)، وهو أقدم كتاب وصل إلينا أفرد فيه التصريف بالبحث بالرغم من أنه لا يخرج عما ذكره سيبويه في الكتاب في باب التصريف مع تلخيص وإضافة بعض الشواهد والأمثلة، ولا سيما في باب "ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح[1]، فقد زاد على سيبويه أمثلة في القياس، وذلك بأن نبَّه القارئ إلى جعل بعض الصيغ قياسية[2] وأضاف باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب[3]. وإبدال الواو والمكسورة في أول الكلمة همزة نحو: وسادة، إسادة، ووعاء[4]: إعاء، وقد أخرج الإدغام من التصريف، لأنه خاص بقراءة القرآن الكريم يقول «وإنما هو -التصريف- والإدغام الإمالة فضل من فضول العربية وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القرّاء للقرآن»[5].

-التصريف للفراء (ت207هـ)

-الأبنية والتصريف للجرمى (ت225هـ)

-التصريف للتوزى (ت233هـ)

-التصريف لابن السكيت (ت246هـ)

-التصريف للمازني (ت249هـ)، وشرحه ابن جني في "المنصف"

-التصريف للمبرد (ت285هـ)

-التصاريف لابن كيسان (ت299هـ)

-التصريف لأبي جعفر الطبري (ت304هـ)، وليس هو صاحب التفسير المشهور

-التصاريف للمكتبي (ت325هـ)

---

[1]- ابن جني ،المنصف، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1419-1999م، ج2، ص480.

[2]- ابن جني ، المنصف، ج1، ص171.

[3]-المرجع نفسه، ج1، ص209.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص535،

[5]- ابن جني المنصف، ج2، ص340.

-التصريف للمازني (ت384هـ)

-التصريف الملوكي لابن جني (ت392هـ)

-التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت474هـ)، وله كتابان في التصريف مطبوعان.

-التصريف لمحمد البهيقي (ت485هـ)

وأما الكتب التي خصصت لمسألة من التصريف، فيمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ/أكتب في المقصور والممدود:

نجد ذلك عند أبي محمد اليزيدي (ت202هـ)، والفراء والأصمعي (ت123هـ) وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، وابن السكين، وأبي حاتم السجستاني (ت255هـ)، وأبي عصيدة (ت270هـ)، والمبرد، وابن كيسان، وابن الأنباري –الولد والوالد– وأبي بكر أحمد بن شقير (ت315هـ)، والمفضل بن سلمة (ت300هـ) وأبي جعفر ابن رستم الطبري، والجعد (ت320هـ)، والخزاز (ت325هـ)، وابن الوساء (ت 325هـ)، وابن درستويه (ت330هـ)، وابن خالويه (ت370هـ)، وأبي علي الفارسي (ت377هـ)، وأبي الجود العجلاني (ت 400).[1]

ب– كتب في المصادر:

نلقى ذلك عند النضر بن شميل (ت204هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت213هـ)، وأبي زيد (ت215هـ).

ج– كتب في الهمز:

لقطرب (ت206هـ)، والأصمعي، وأبي زيد واسمه "تحقيق الهمز"، وأبي جعفر ابن رستم الطبري واسمه "صورة الهمز".

[1]– ابن معط ،المحصول في شرح الفصول، نقلا عن أبنية الصرف في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، ج2، ص28.

د- كتابان في القلب والإبدال:

للأصمعي، وابن السكيت

هـ- كتب في الجمع والتثنية:

لأبي عبيدة، وأبي زيد، والجرمي، والأنقش الصغير (ت315هـ).

و- كتابان في فعيل وأفعل:

لقطرب، وأبي عبيدة.

ز- كتب في (فعل وأفعل)

للفراء، والأصمعي، وأبي عبيدة، وابن السكين

ح- كتب في المذكر والمؤنث:

للفراء، والأصمعي، وأبي عبيد القاسم، وابن السكين، وأبي حاتم السجستاني وأبي عصيدة، والمبرد، والمفضل بن سلمة، وابن الأنباري –الولد الوالد- وأبي جعفر ابن رستم الطبري، والزجاج (ت311هـ)، وأبي بكر أحمد ابن شقير (ت315هـ)، وابن كيسان، والجعد، وابن الوساء، والخزار، وابن درستويه، والعطار (ت354هـ)، والتستري (ت360هـ). وابن خالويه، والسمشاطي (ت380هـ) وابن جني، وابن فارس (395هـ)، وأبي الجود العجلاني.[1]

ط- كتب الوقف والابتداء:

للفراء، وثعلب (ت291هـ)، وابن كيسان، وأبي بكر ابن الأنباري (ت328هـ) والسيرافي (ت368هـ)، وابن جني.

ي- كتب الاشتقاق:

لقطرب، والأخفش، والأصمعي، وأبي نصر الباهلي (ت231هـ)، وعبد الملك بن قطن (ت256هـ)، وابن طيفور (ت280هـ)، والمبرد، والمفضل بن سلمة، والزجاج وابن

[1]- ينظر : المحصول في شرح الفصول، ج2، ص29.

السراج (ت316هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، وابن درستويه وأبي جعفر النحاس، والزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ) وابن خالويه، والرماني والزجاجي يوسف بن عبد الله (ت415هـ)، وأبي عبيد البكري (ت487هـ).[1]

3- المرحلة الثالثة:

قال الدكتور "أحمد عبد الدايم":

وفيها بلغت الدراسات الصرفية أوجها، وهي التي نحددها بالقرنين السادس والسابع الهجريين، وفيها أيضا اكتمل صرح التصريف، وبلغ التأليف ذروته على يد علمائها الذين جاءت مؤلفاتهم غاية في الاستيعاب لجميع أبواب التصريف، فوضعوا أهم مصنفاته وأدقها وأكملها وأجودها تهذيبا وتوضيحا ومنهجه.

وكان إمام هذه الفترة ونجمها اللامع وأستاذها ابن القطاع الصقلي، الذي أدخل الصرف بتأليفه في الأبنية مجالا جديدا، والذي ظهر تأثيره واضحا في مؤلفات من جاء بعده كابن عصفور وأبي حيان، وكتب اللغة كالقاموس ولسان العرب[2].

والملاحظة على كتب هذه المرحلة أن السواد الأعظم منها مصنف في التصريف جملة لا في بعض مسائله، يعكس ما رأيناه في المرحلة السابقة، فلا نجد في هذه المرحلة كتبا منفصلة لبعض مسائل التصريف نزرا يسيرا، ومن ذلك:

-البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري (ت577هـ).

-فصل المقال في أبنية الأفعال لابن هشام الخضراوي (ت64هـ)

-تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك (ت672هـ)

-نظم لامية الأفعال له أيضا.

---

[1]- محمد بن إسحاق ابن نديم، الفهرست، تحقيق البدروي زهران، القاهرة، دار المعارف، 2006، ص64.

[2]- أحمد محمد عبد الدائم عبد الله ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق كتابة " أبنية الأسماء والأفعال والمصادر" دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، بكلية دار العلوم، 1980، ص78.

ويأتي على قمة هذه المؤلفات كتاب " أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، وكتاب "تهذيب الأفعال"، وكلامها لابن القطاع المتوفى سنة (515هـ).

أما الكتب التي في التصريف عامة فمنها:

-نزهة الطرف في علم الصرف للميداني (ت518هـ)

-كتاب في التصريف لابن حميدة محمد بن علي الحلي (ت550هـ)

-المنصف في التصريف للحس بن صافي الملقب بملك النحاة (558هـ)

-الوجيز في التصريف للأنباري (ت577هـ)

-ميزان العربية له أيضا.

-كتاب في التصريف للحسن بن محمد الصاغاني (ت775هـ)

-نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف للعبكري (ت616هـ)

-الترصيف في علم التصريف له أيضا

-تعريف شواهد التصريف لإبراهيم بن محمد الخوارزمي (ولد 559هـ)

-شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (ت643هـ)

-النقص على الممتع لابن هشام الخضراوي.

-الشافية لابن الحاجب (ت646هـ).

-تصريف العزى للزنجاتي (ت655هـ تقريبا).

-الممتع لابن عصفور (ت663هـ).

-إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك.

-أساس التصريف لأبي الذبيع إسماعيل بن محمد (ت676هـ)

-شرح الشافية للرضى (ت686هـ).

-عقود الجواهر في التصريف لأحمد بن محمود الجندي (ت700هـ).

-النجاح في التصريف لحسام الدين بن محمد (ت710هـ).

ويلتحق بهؤلاء من القرن الثامن أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) وله " المبدع في التصريف" ونهاية الإعراب في التصريف والإعراب " وابن هشام الأنصاري (ت761هـ) وله "نزهة الطرف في علم الصرف" و"كفاية التعريف في علم التصريف"[1].

وأما ما كتبه المحدثون فهو كثير، ولكنهم فيما صنعوا عيال على المتقدمين وهم بين جانح إلى البسيط، ومائل إلى الاختصار[2]، ولعل من خير ما ألف في هذا العلم في العصر الحديث هو ما كتبه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في كتابيه " تصريف الأفعال" و"تصريف الأسماء"، وما كتبه الشيخ عضيمة في كتابة "المغني في تصريف الأفعال"[3].

ومن ذلك التاريخ يرى الباحث أن تطور الصرف يكون في مراحل خاصة، ويوجد في المرحلة الأولى أن الصرف يتطور مع علم النحو بأنّ كتب اللغة المؤلفة في ذلك العهد يبحث علم النحو مع علم الصرف، وأن في المرحلة الثانية يوجد كثيرا من الكتب يبحث فيها الصرف منفصلا لعلم النحو، وفي المرحلة الثالثة وضعوا علماء الصرف في كتبهم أهم مصنفات التصريف وأدقها وأكملها وأجودها وتهذيبا وتوجيها ومنهجه، أما واضع علم الصرف لم يعرف على وجه التحديد من الذي وضع علم الصرف؟ ومتى وضعه؟ وتضارب الآراء في ذلك، فبعضهم يرى أن أول واضع له معاذ بن مسلم الهراء الكوفي، وقيل: إن أبا عثمان المازني البصري هو أول وضع له ويبدو أن الرأي القريب إلى الصواب أن أول من وضع علم الصرف إنما هو أبو الأسود الدؤلي، وكان ذلك بتوجيه من أمير المؤمنين على بن أبي طالب، حيث أن النحو الذي وضعه كان خليطا

[1]– محمد عبد الخالق الشيخ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، القاهرة، دار الحديث، 1999، ص23.

[2]– عبد اللطيف الخطيب، المستقصى في علم التصريف، دون المدينة، دار العروبة، 2003، ص1، 24.

[3]– نفس المرجع.

بمسائل صرفية، أما معاذ بن مسلم الهراء الكوفي والمازني البصري فقد كان لهما الفضل في استقلاله عن علم النحو [1]

حيث يستفاد من دراسة علم الصرف، الاقتدار على النطق بالكلمة العربية كما وضعت ونطق بها من قبل العرب[2]، وفهم مادة التراث اللغوي العربي، ويعتمد علم الصرف على كلام الله- سبحانه وتعالى- وكلام الرسول الكريم-صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب[3].

المبحث الثالث: الميزان الصرفي

أ-تعريف:

هو معيار لفظي اصطلح علماء الصرف على اتخاذه من أحرف (ف ع ل) ليزنوا به ما يدخله التصريف من أنواع الكلم العربية (الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة) فكما احتاج الصائغ مثلا إلى ميزان يعرف به، القدر الذي يصوغه، احتاج الصرفيُّ إلى ميزان يعرف به عدد حروف المادة وترتيبها، وما فيها من أصول، وزوائد، وحركات، وسكنات.

ب-السر في اختيار أحرف (ف ع ل):

لعل السر في أن تكونت حروف الميزان من الفاء والعين واللام ما يأتي:

1-أن لفظ (فَعَلَ) أعم جميع الأفعال، ويطلق على كل حدث، فيقال للأكل فَعَلَ، وللشرب: فَعَلَ، يقول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ ﴾ المؤمنون 4، أي: مزكُّون، ويقول تعالى أيضا: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝٦٢ ﴾ الأنبياء 62، أي حطمت هذه الأصنام.

---

[1]- أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، مراجعة عبده الراجحي، رشدي طعيمة، محمد علي سحلول إبراهيم إبراهيم بركات، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، سنة 2010، ص20.

[2]- عبد الهادي الفضلي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص8.

[3]- أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، ص20.

2-مخارج الحروف التي تولدت منها حروف الهجاء ثلاثة: الحلق- اللسان- الشفتان فأخذ الصرفيون الفاء من الشفتين، والعين من الحلق واللام من اللسان.

وقد سمى الصرفيون الحرف الأول فاء الكلمة، والحرف الثاني عين الكلمة والحرف الثالث لام الكلمة.

جـ-كيفية الوزن:

إذا كان الموزون ثلاثيا قُبلت أصوله بالفاء والعين واللام، فمثلا كلمة (قَلَمُ) يرمز لكل حرف منها برمز يسمى به، فيسمى الأول فاء الكلمة، ويسمى الثاني عين الكلمة، ويسمى الثالث لام الكلمة[1].

د-أمور تراعى عند الوزن:

1-الميزان الصرفي يدخل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فلا توزن الحروف ولا الأسماء المبنية، ولا الأفعال الجامدة، والوزن يصور بصورة الموزون في الحركة والسكون، فمثلا: (شَكَرَ) فهي على وزن : (فَعَلَ)، و (فَهِمَ) فهي على وزن فَعِلَ وَشَرُفُ على وزن (فَعُلَ)

2-إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية فإننا نزيد في الميزان لاما أو لامين على أحرف (فعل) نحو: دَحْرَجَ- بَعْثَرَ- هَرْوَلَ فتوزن على : (فَعْلَلَ) ونحو "جَعْفَرٌ" فتوزن على (فَعْلَلٌ) ونحو: فَرَزْدَقْ- سَفَرْجَلْ فعلى وزن (فَعْلَّلٌ).

3-إذا كانت الزيادة ناشئة عن تكرار حرف من أصول الكلمة فإننا نكرر ما يقابله في الميزان نحو: "قَدَّمَ- أَخَّرَ- عَلَّمَ" فتوزن على: (فَعَّلَ).

4-إذا كانت الكلمة مزيدة بحرف أو أكثر من حروف الزيادة (حروف تجمعها كلمة أمان وتسهيل أو سألت مونيها)، فإننا نقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، ثم نزيد الحروف الزائدة في الميزان كما هي في مكانها.

[1]- ينظر: أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، ص23.

وعلى هذا تكون كلمة أَشْرَفَ على وزن أَفْعَلَ وكلمة «سَامَحَ» على وزن فَاعَلَ وكلمة «اِسْتَعْمَلَ» على وزن (اِسْتَفْعَلَ) وكلمة "طارق" على وزن: فَاعِلٌ، وكلمة "مَنْصُورٌ" على وزن (مَفْعُولٌ) وكلمة "عَلَّامٌ" على وزن (فَعَّالٌ) وكلمة اِسْتِكْبَارٌ على وزن (اِسْتِفْعَالٌ) وكلمة (تَعَلَّمَ) على وزن (تَفَعَّلَ)... وغيرها.

5-إذا كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال نعبر عنه تبعا للأصل، نحو: "اِصْطَبَرَ" فعلى وزن: (اِفْتَعَلَ)، لا أَفْطَعَلَ (تقلب التاء طاءً لما حدث فيها من إبدال) وأجاز الرضى في كتابه «شرح الشافية» الوزن على البدل لا المبدل منه فتكون "اصْطَبَرَ" على وزن «افْطَعَلَ».

6-إذا حصل قلب مكاني في الموزون حدث مثله في الميزان نحو: «حَبَذَ» فعلى وزن «فَلَعَ» لأن الكلمة مقلوبة عن «جَذَبَ» وكذا يقال في «أَيَسَ» وزنها«عَفَلَ»، لأن الكلمة مقلوبة عن «يَأَسَ».

7-إذا حذف حرف من الكلمة الموزونة حذف ما يقابله في الميزان، وعلى هذا تكون كلمة«خُذْ» على وزن «عُلْ» وكلمة «بَعْ» على وزن«فِلْ» وكلمة «قُلْ» على وزن «فُلْ» وكلمة«قُلْ»، وكلمة «صِفَة» على وزن «عِلَّة»...إلخ.

8-إذا حصل قلب إعلالي في الموزون فإنه لا يحصل مثله في الميزان بل يبقى الميزان على حاله، أي: أن الكلمة توزن بحسب أصلها، لا يحسب حالتها الموجودة، نحو:«قال»فتوزن على«فَعَلَ»، لأن أصلها:«قَوَلَ» وكذلك «سَمَا» فتوزن على «فَعَلَ» لأن أصلها سَمَوَ، وأجاز الشيخ عبد القاهر الجرجاني الوزن على البدل، نحو:«قال» وزن «قال» و«سَمَا» فعلى وزن: «فَعَا»... وهكذا[1].

[1]- ينظر: أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، ص24-25.

المبحث الرابع: الاشتقاق

1/تعريف الاشتقاق

أ/لغة:

الاشتقاق في اللغة مأخوذ من (شَقَّقَ)، الشين والقاف أصل واحد صحيح ويدل على انصداع في الشيء ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة وتقول (شَقَقْتُ) الشيء أشقه شقا إذا صدعته، وبيده (شُقُوق) وبالدابة (شُقَّاقْ) والأصل واحد من الباب (الشّقَاقْ) وهو الخلاف، وذلك إذا تصدعت الجماعة وتفرقت يقال (شَقُّوا عصا المسلمين) وقد انشقت عصا القوم بعد التئامها إذا تفرقت أمرهم، ويقال لنصف الشيء الشق، فالاشتقاق هو أخذ (شقّ) الشيء أي نصفه أو بعضه لغاية ما واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه ويقال شققت الكلام إذا أخرجته أحسن مَخْرج، وفي حديث البيعة، تشقيق الكلام عليكم سديد؛ أي التطلب فيه ليخرجه أحسن مخرج[1].

ب-اصطلاحا:

لم يختلف القدماء المحدثون في تعريفهم للاشتقاق من حيث الاصطلاح حيث أجمعوا كلهم على أنه رد لفظ إلى آخر لموافقة إياه في حروفه الأصلية، وتناسب بينهما في المعنى، ويقول "أحمد فارس" في فقه اللغة في هذا الشأن:«أجمع أهل اللغة إلا من شد منهم، أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض واسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر، تقول العرب للدرع: جنة، وأجنة الليل، وهذا جنين أي في بطن أمه»[2].

---

[1]- خديجة الحمداني، المصادر والمشقات في معجم لسان العرب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص13-14.

[2]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الفكر للطباعة والنشر، شرحه محمد أحمد جاد المولى، (د ط)، ج1، ص 345-346.

ومن المحدثين قول عبد الواحد وافي هو «ارتباط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه»[1]. حيث يقول "محمد المبارك" في كتابه فقه اللغة وخصائص العربية: «الاشتقاق هو توليد الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك من حيث الألفاظ التي يفترض أن بينها أصلا واحدا نرجع إليه وتتولد منه فهو في هذه الألفاظ أشبه بالرابطة النسبية بين الناس، فلابد لصحة الاشتقاق بين لفظين أو أكثر من عناصر ثلاثة:

1-الاشتراك في عدد من الحروف وهي في فقه اللغة العربية ثلاثة.

2-أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ[2].

3-أن يكون بين الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل وقد عرفه الدكتور عبد الله أمين في مؤلفة "الاشتقاق" بأنه: «أخذ كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا»[3].

وهناك تعريفات أخرى من هذا الصنف إلا أننا اكتفينا بهذا القدر، ومن بين هذه التعاريف تعريف "إبراهيم أنيس"، تعريف "فؤاد حنّا طرزي" فجل هذه التعريفات متشابهة مع التعريفات السابقة.

2/ طريقة الاشتقاق:

أما السيوطي فيقول عنه: «وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ، دلالة أطراء أو حروفا غالبا:

[1]- علي عبد الواحد واقي، فقه اللغة، دار النهضة، مصر، القاهرة، ط8، 1973، ص 58.

[2]- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، ص78-79.

[3]- عبد الله أمين، الاشتقاق، الناشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط2، 1420هـ، 2000، ص1.

(كضَرْب) فإنه دال على مطلق (الضَرْب) فقط، أما: (ضارب ومضروب ويَضْرب، واضرِب، فكلها أكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها، وهذا هو الاشتقاق الصغير المحتج به»[1].

3/ أنواع الاشتقاق:

لقد عرف الاشتقاق العديد من العلماء القدماء وأيضا المحدثين ولم يختلفوا كثيرا في تعريفه، لكنهك اختلفوا في بيان أقسامه بعض الاختلاف، ونعرض فيما يلي أنواع الاشتقاق .

أ- الانشقاق الصغير:

هو أن يتشابه المشتق والمشتق منه في المعنى، وأن يتفقا في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها ويدخل هذا النوع: الأفعال الثلاثة والمشتقات السبعة، نحو: كتب يكتب، أكتب، مكتوب، مكتب.

قال ابن جني: «...وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبير، وصغير فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلك، يسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى...»، وسمى الدكتور إبراهيم أنيس هذا النوع بالاشتقاق.[2]

[1]- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، (دط)، ج1، ص346، 347.

[2]- أبو بكر محمد بن السري السراج، الاشتقاق، تح محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1973، ص6.

ب- الاشتقاق الكبير:

هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيها معا،[1] وذلك مثل المادة (ج ب ر) وتقلباتها جرب، جراب... إلخ، وكذلك المادة (ق و ل) منها (و ل ق)، (و ق ل) (ل ق و) وتقاليبها السنة بمعنى الخفة والسرعة.

-وابن جني في كتابه (الخصائص) يسمى الاشتقاق الكبير بالاشتقاق الأكبر فيقول«وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف نحو: [(ك ل م) (ك م ل)، (م ك ل) (م ل ك)، (ل م ك)]»[2]. وهذا النوع من الاشتقاق هو مصدر ثراء اللغة العربية وصدق من قال: "المعاني كثيرة والألفاظ قليلة.

ج/ الاشتقاق الأكبر والكبار:

هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضهما على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف، ويكون هذا النوع في المادة الواحدة مثل: نعق ونهق، ويسمى هذا الاشتقاق قلبا لغويا وهو إبدال بعض أحرف العلة من بعض[3]، ففي هذا النوع من الاشتقاق قد يكون الأصل واحد وحدث فيه تطور صوتي لاقتراب المخارج كما في "جثا" و"جذا" وتشابه في المعنى واتفاق في الأحرف: فالجامع بين "جثا" و"جذا" هو اتفاق المعنى في معظم الأحرف ما عدا الثاء في "جثا" والذال في "جذا" وهما من الأصوات المتقاربة في المخرج.

---

[1]- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، ط1، ج1، 2008، ص112.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2، (دط)، ص134.

[3]- ينظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ص19.

د/ الاشتقاق الكبّار:

وهو أن يؤخذ من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة، وهو ما يعرف بالنحت[1]

والنحت هو تكوين كلمة من كلمتين أو أكثر تدل على ما انتزعت منه ويقسم النحت إلى أربعة أقسام:

-نحت من جملة (نحت فعلي) مثل: أن تنحت من بسم الله الفعل بَسْمَلة، وفي لا حول ولا قوة إلا بالله: حوقلة.

-النحت النسبي (نحت من علم مركب): مثل عبشمي ومرقسي نسبة إلى شمس وامرؤ القيس.

-النحت الوصفي: مثل: ضبطر بدلا ضبر واضطر بمعنى (الرجل الشديد)

-النحت الاسمي: مثل: جمود من جلد وجمد.[2]

4- فوائد الاشتقاق:

الاشتقاق من حيث وظيفته ومعناه وجدنا من الناحية الوظيفية يقوم على التوليد بمعنى توليد لفظ من آخر وينتج هذا التوليد زيادة في الثروة اللغوية فالاشتقاق إذا عامل هام من عوامل تنمية اللغة وزيادة ثروتها اللغوية ويضع الدكتور عبد الحسين المبارك قائلا: «ولهذا كان الاشتقاق في اللغة العربية وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة ولم ينقطع سبل الألفاظ الجديدة في اللغة العربية».[3]

-الاشتقاق كطريقة في توليد الألفاظ تجعل اللغة حية متجددة، يتصل بعضها ببعض بعلاقات قوية.

---

[1]- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، (دط)،(د س)، ص56، 57.

[2]- محمد منال عبد اللطيف، المدخل إلى علم الصرف، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، سنة، 2000، ص 22.

[3]- محمد أحمد زكي، الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة مجلة كلية التربية الأساسية جامعة، بابل، العدد10، كانون الثاني، 2013م، ص352.

-الاشتقاق مظهر من مظاهر منطقية اللغة وموافقتها للطبيعة في الربط بين الجزئيات والكليات.

-الاشتقاق يدلنا على أصول الكلمات، فيمكنا من ربط اللفظة بأخواتها

-الاشتقاق يسهل فهم اللغة، ومعرفة أسرارها.

-الاشتقاق هو الجسر الذي يربط بين اللغة والحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية.

-الاشتقاق وسيلة من وسائل التمييز بين اللفظ الأصيل واللفظ المعرب أو الدخيل[1].

5- شروط الاشتقاق:

ذكر التهانوي شروط الاشتقاق واختلاف الناس فيه، فقال: «اعلم أنه لا بد في المشق اسما كان أو فعلا من أموره:

أولها: أي يكون له أصل، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقا.

وثانيها: أن يناسب المشتق الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية، باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإن الاستباق من السبق مثلا: يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزائدة والمعنى، وليس مشتقا منه بل من السبق.

وثالثها: المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل، إما مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص والضارب فإنه لذات ماله ذلك الحدث، وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشقاق الضرب من ضَرَبَ على مذهب الكوفيين أو لا بل يتحدان في المعنى كالمقتل مصدر من القتل والبعض لابد في التناسب مع التغاير من وجه، فلا يجعل المقتل مصدرًا

[1]- حسين سليمان قطناني ومصطفى خليل الكسواني، في علم الصرف، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، سنة 2010، ص 16.

مشتقا لعدم التغاير بين المعنيين، وتعريف الاشتقاق فيمكن حمله على جميع هذه المذاهب»[1].

6/أصل ار لمشتقات:

أقول إن هذه المسألة، مسألة أصل المشتقات كانت أكثر المسائل إثارة للجدل وأرحب مجال للاختلاف فتعددت وجهات النظر فيها وتباينت ويمكن بسطها على النحو التالي:

أ/الفريق الأول:

ويرى أن المصدر هو الأصل للمشتقات فمنه يشتق الفعل ثم منه مباشرة دون واسطة تشتق بقية المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها فكاتب ومكتوب مشتقة من المصدر كتابة، كما اشتق منه الفعل ومن أشهر القائلين بهذا: الرضي، وابن الصائغ والرازي والصبان وابن هشام.

ب/ الفريق الثاني:

ويرى أن المصدر كان أصلا للفعل ثم اشتقت بقية المشتقات منه ويستفيد هذا من عبارات الزجاجي وابن يعيش، وقد قال الأول: العليم والعالم صفتان مشتقتان من العلم وفي موضع آخر أن النعت قد يكون مشتق من فعل وفي موضع آخر في معرض حديثه على الصفات فذكر أنها (أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو: أسماء الفاعل والمفعول)، وقال الثاني (إن المصدر هو الأصل وماعداه مأخوذ منه) ثم ذكر في موضع آخر أن اسم الفاعل مأخوذ من الفعل (كما أخذ ضارب عن ضرب).

ج/ الفريق الثالث:

ويرى أن الفعل هو أصل المشتقات ومن أشهر القائلين به ابن دريد وابن السراج والصرافي وابن جني وابن عصفور وابن القوطبة وابن القطاع، ومهما يكن من أمر هذه

[1]– راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، (د.ط)، سنة 1997، ص139.

الخلافات فإننا نعتقد أن الفعل هو الأصل لما وضحناه في موضع سابق وهو أن الإنسان قام بالحدث ثم وضع له أسماء إذ لا يُعقل أن يقوم بوضع الاسم ثم يمارسه- فمن الفعل اشتق المصدر فقال مثلا: حَرْث من حرث بعد أن مارسه ثم وصف من قام بالعمل فقال حارث ووصف الأرض بأنها محروثة وهكذا وكان يستخدم صبغ المشتقات حسب الحاجة بطريقة عقوبة إلى أن اكتملت مؤسسته التواصلية وهي اللغة والمشتقات سوف نتحدث عنها في الصفحات التالية:

-اسم الفاعل.

-الصفة المشبهة.

-صيغ المبالغة.

-اسم المفعول.

-اسم التفضيل

-اسم الزمان والمكان.

-اسم الآلة.[1]

المبحث الخامس: أقسام المشتقات:

أولا: اسم الفاعل:

أ/ معناه:

يعد من أهم الأسماء الصرفية في علمي النحو والصرف وذلك لاستخدام صيغته في الكلام بكثرة ونجد له عدة تعريفات وكان أولها تعريف الزمخشري له بقوله: «اسم الفاعل هو ما يجري على ما يفعل من فعله كضارب ومنطلق ومستخرج ومدحرج»[2].

[1]- موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري ، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، مج 6، 1422هـ/2001، ص 193، 194.

[2]- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص279.

تفاوت العلماء في تعريف اسم الفاعل وتحديد دلالته، فقد ذكر الزمخشري أنه ما يجري على الفعل المضارع، كضارب ومكرم، ومنطلق، ومستخرج، ومدحرج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، وعليه فيمكن القول بأن معظم الأفعال في العربية نستطيع اشتقاق اسم الفاعل منها[1].

وجاء في شرح المداح لعيني:«وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل، واشتق منه لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة»[2].

ب- عمله:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله الذي اشتق منه، فإن كان فعله لازما اكتفى برفع الفاعل مثل: عَلِيّ مجتهد ولدهُ، فالفعل الذي اشتق منه (مجتهدٌ لازم وهو (اجتهد) فأخذ اسم الفاعل (مجتهدٌ) فاعلا وهو (ولدُ).

-أمّا إذا كان فعله متعديا فإنه يرفع فاعلاً وينسب مفعولا به مثل: هل مكرمٌ زيدٌ ضيفه؟

فاسم الفاعل مكرم مشتق من الفعل أكرم وأكرم فعل متعد لذلك رفع اسم الفاعل (زيدُ) فاعلاً له ونصب (ضيف) مفعولا به لاسم الفاعل.

-ولكن اسم الفاعل لا يعمل ذلك إلا بشرطين:[3]

الأول: أن يكون معرفا بـ (أل)، فإن عرِّف بـ (أل) عمل مطلقا ولم يحتج إلى شرط آخر فيعمل في الحال والاستقبال ويعمل في الماضي كما في قولنا: المكرم ضيوفه محمود في الحال والاستقبال، وقولنا: جاء المُكرم ضيوفه أمس. الثاني: أن يكون مجرد من (أل) وفي هذه الحالة يجب:

---

[1]- ابتسام عباس علاوي الشجيري، الاشتقاق من اسم العين، دار صفاء، ط1، 2010، ص123.

[2]- سيف الدين طه الفقراء، المشتقات في العربية بنية ودلالة وإحصاء، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2013، ص13.

[3]- محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2007، ص240.

-أن يكون دالا على الحال والاستقبال ولا يعمل في الماضي.

أ/ معتمدا على استفهام مثل: أضارب أخوك زيدًا؟

ب/أو معتمدا على نفي مثل: ما ضارب أخوك زيدًا؟

ج/أو واقعا خيرا مثل: زَيْدٌ مكرم أخوه الفقير.

د/ أو واقعا صفة لموصوف مذكور أو محذوف (مقدر) فمن الواقع صفة لموصوف مذكور قولنا: أُعجبني رجلٌ راكبٌ فرسًا. ومن الواقع صفة لموصوف مقدر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر:28].

هـ/أو واقعا حالاً مثل: جاء زيدٌ طالبًا حاجةً.

و/أو واقع منادى مثل: يا طالب ثواب الله أعمل معروفا.[1]

ج/ صوغه:

يصاغ اسم الفاعل على النحو التالي:

أ- يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل نحو: ضرب من (ضارب) و(قَبِل).

من (قابِل) و (دَاعٍ) من (دَعَا) و(غفر) من (غافر)، قياسا وسماعًا[2].

-فإن كان الفعل أجوفا، وعينه ألف، قلبت هذه الألف همزة في اسم الفاعل فنقول (قال) من (قائل) (باع)من (بَائع)، (دار) من (دائر).

-أما إذا كان الفعل أجوف، وعينه صحيحة، أي واو أو ياء، فإنها تبقى كما هي في اسم الفاعل فنقول: (عَوَرَ) من (عاور)، (جيد) من (جايد)، (حول) من (حاول).

[1]- المرجع السابق، ص241.

[2]- جلال الدين يوسف العيداني، دلالة البنية الصرفية في السور القرآنية القصار، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ، 2010م، ص50.

-وإذا كان الفعل ناقصا، أي آخره علة، فإن اسم الفاعل ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم المنقوص، أي تحذف ياءه الأخيرة في حالتي الرفع والجر وتبقى في حالة النصب:[1] فنقول: (دعا) من (داع)، (مشى) من (ماش)، (رضى)، من (راض).

ب- ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة مع كسر ما قبل الآخر مثل: (يُدَحرِجُ) من (مدحرج)، (يزلزل) من (مزلزِل)

-فإذا كان الحرف الذي قبل الآخر ألفا، فإنه يبقى كما هو في اسم الفاعل[2] مثل: (يختار) (مختار)، يَكْتَال من (مكتال)

*وهناك أيضا أفعال اشتق منها اسم الفاعل على غير القواعد السابقة وهي قليلة جدًا فقد ورد اسم الفاعل من (أسهب) من (مسهَب) بفتح الهاء والقياس كسرها كما وردت أفعال رباعية اشتق اسم الفاعل منها على وزن "فاعل" شذوذًا مثل: (أيْفَعُ) من (يافع)، (أمحل) من (ماحل)[3].

-ويأتي اسم الفاعل على "فعلان" قياس لي "فعل" إذا دل على خلوّ أو امتلاء نحو: (عَطَشَ) من (عطشان)، و(ضمىء) فهو (ضمآن)، وجاء المؤنث منه على "فعلى" أو "فعلانة" نحو (عطشت) فهي (عطشى)، و(ندمت) من (ندمانة).[4]

ثانيا: اسم المفعول:

أ/معناه:

هو اسم مشتق من الفعل المبني للمجهول دال على من وقع عليه الفعل يؤخذ من الثلاثي المبني للمجهول على وزن (مفعول)، فلو قلنا: (مقروء) فإن هذا الاسم مأخـوذ من

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008م، 1428هـ، ص74.

[2]- المرجع نفسه، ص74.

[3]- المرجع نفسه، ص76.

[4]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 2003، ص182.

الفعل (قرِئَ) المبني للمجهول، وقد دل على من وقع عليه فعل القراءة[1].

ب/عمله:

يعمل اسم المفعول عمل فِعله المبني للمجهول كما يأتي:

1- إذا أُخِذَ من فعل متعدٍ فإنه:

-يرفع نائب فاعل إذا أخذ من فعل مُتَعَدٍ لمفعول واحد مثل: أمحفوظةٌ القصيدةُ؟

قاسم المفعول (محفوظة) مصنوع من الفعل (حفظ) متعدٍ لمفعول واحد فرفع القصيدة نائب فاعل لاسم المفعول.

-إذا كان مصوغا من فعل متعد إلى مفعولين فيرفع الأول نائب فاعل له وينصب الثاني مفعولا مثل: ما ممنوحُ زيدُ جائزةً، فاسم المفعول ممنوح مأخوذ من الفعل (منح) وهو متعد إلى مفعولين فرفع الأول (زيدٌ) نائب فاعل له، ونصب الثاني (جائزة) مفعولا به له.

2- إذا أخذ من فعل لازم فإن الجار والمجرور، أو الظرف يكون في محل رفع نائب فاعل مثل أمفْروحٌ بالهدية، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مفروح، وكذلك أمفروح يوم تحرير العراق؟ فإن شبه الجملة الظرف (يوم) المضاف والمضاف إليه في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول، ولاسم المفعول شروط عمل تتمثل في:

-لا يعمل اسم المفعول إلا إذا توافر فيه أحد الشرطين الآتيين:[2]

1/أن يكون معرفا بـ(أل) مثل: المشكور على فعله زيدٌ

2/أن يكون مجردًا من (أل) فيجب أن:

أ/يعتمد على استفهام مثل: أمفهومٌ الدرسُ؟

---

[1]- محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأجنبية الصرفية، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص255.

[2]- المرجع نفسه، ص 258.

ب/يعتمد على نفي مثل: ما مفهومُ الدرسُ، وفي كلا الجملتين يعرب اسم المفعول مبتدأ والدرس نائب فاعل مسّ مَسَدَّ الخبر.

ج/أن يكون صفة لموصوف مثل: هذا رجلٌ مهذَّبٌ سلوكه، وقع مهذب صفة لرجل.

د/أن يكون خبرًا مثل: فاطمة مهذبةٌ ألفاظُهَا.

هـ/أن يكون حالاً مثل: جاءَ عليٌّ مَرْفوعًا رأسهُ

و/أن يكون معتمداً على نداء مثل: يَا مرفوعًا رأسه أقبلْ

ج/صوغه:

يصاغ اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، وهو قياسي في الثلاثي وغير الثلاثي:

أ/ صوغه من الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، فإذا كان الفعل صحيحا لا يحدث أي تغيير فيه نحو: نَصَرَ فهو منْصورُ، و وَعَدَ، فهو موعُودُ، وشدَّ فهو مشْدود.[1]

-أمّا إذا صيغ اسم المفعول من المعتل ففي ذلك تغييرات تقع عليه نذكرها فيما يلي:

-إذا كان الفعل أجوف فهو إما (واوي) العين مثل: (صام)، فاسم المفعول منه (مَصُوم) أصله: (مَصْمووم)، أو (يائي) مثل: باعَ، فاسم المفعول منه (مبيع) أصله، (مبيْيوع) فقد وقع فيهما إعلال بالحذف والنقل.

-وإذا كان الفعل ناقصا فهو إما (واوي) اللام مثل: (غَزَا) فاسم المفعول منه (مَغْزُوّ) أصله، أو (يائي) اللام مثل: (رَمَى) فاسم المفعول منه: (مَرْمِيّ) أصله: (مَرْمُوي) وقع فيه إبدال واو المفعول ياء ثم إدغامها في ياء الفعل.

[1]- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ج2، ص 162.

ب/ من غير الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول ممّا فوق الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره مثل: رُوجع ←يُراجع ←مراجع، مثل:

استظهر ←يستظهر ←مستظهر[1]

-لا يصاغ اسم المفعول من الفعل اللازم إلا مع تتمة كالظرف أو الجار أو المجرور مثل: يئس نحو ميؤوس منه، اكتوى به، مكتوى به، أشار عليه: مشار عليه.

-تأتي بعض الكلمات على وزن (فعيل)، مثل جَريح، ذبيح وهي بمعنى مفعول (جريح، مجروح) و(ذبيح: مذبوح) فتكون نائبا عن اسم المفعول.

-اسم المفعول يؤخذ من حيث وظيفته النحوية -نائب فاعل- لكونه مشتق من الفعل المبني للمجهول.

-قد يكون اسم المفعول مجرد من (أل) نحو: (سمير مهضوم حقه)

-قد يكون مقرونا (بأل). نحو: (سمير المهضوم حقه صابر)[2]

ثالثا: الصفة المشبهة:

أ/ معناها

اسم مصوغ من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والدوام لا على الحدوث والتجدد[3] كحسن وكريم، وصعب، وأسود، وأكحل، ولازمان لها لأنها تدل صفات ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة. ويغلب بناؤها من باب (فعلل، يفعل) اللازم كأكحل من كحل، وباب فعل يفعل: كشريف من شرف.[4]

---

[1]- جوزيف إلياس، الوجيز في الصرف والنحو والإعراب، دار القلم للملايين، لبنان، ط1499، ص179.

[2]- بديع عوض الله "بديع رباح"، أضواء في النحو والصرف، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011، ص251.

[3]- ينظر: أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، ص212.

[4]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية موضوعة في ثلاثة أجزاء، ج1، راجعة الدكتور عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ط30، 1994، ص185-186.

ب/ عملها:

أما عملها فيمكن في:

يأتي معمول الصفة المشبهة على ثلاثة أحوال هي:

-الرفع: ويعرب فاعلاً.

-النصب: ويعرب تليها بالمفعول به إن كان معرفة، وتمييزا إن كان نكرة.

-الجر: ويعرب مضافا إليه.[1]

ج/ صوغها:

*** صوغها من الثلاثي:**

تصاغ الصفة المشبهة من الثلاثي غالبا من (فعِل) و (فَعُل) مكسور العين ومضمومها اللازمين، وأوزانها الغالبة فيها، التي عدّها علماء الصرف اثني عشر وزنا هي:[2]

1- (أفعَل): الذي مؤنثه (فَعْلاء): نحو: أحمر و حَمْراء.

2- (فَعْلان): الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو: عَطْشان وعَطْشَى.

3- (فَعَل): بفتحتين نحو: حسن وبَطَل.

4- (فَعُل): بضمتين نحو: جُنُب وهو قليل.

5- (فُعَال): بالضم نحو: شجاع وفُرات.

6- (فَعَال): بالفتح والتخفيف نحو: رجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

7- (فعْل): بفتح فسكون نحو: سَبْطٍ وضَخْمٍ

8- (فِعْل): بكسر فسكون، نحو: صِفْرٌ، ومِلْحٌ

9- (فُعْلِ): بشم فسكون، نحو: حُرٍّ وصُلْبٌ

---

[1]- عبد الهادي فضيلي، مختصر النحو، دار الشروق لنشر والتوزيع والطباعة، جدة المملكة العربية السعودية، ط7، 1980، ص249-250.

[2]- ينظر: شد العرف في فن الصرف، ص 124-125.

10-(فَعِل): بفتح فكسر، نحو: فَرِحَ، وَنَجِسْ.

11- (فاعِل): نحو: صَاحِبٌ وطَاهِر

12- (فَعِيل): نحو: بَخيلٌ وكريمٌ، وقد يسترك (فاعِل)، و(فَعِيل) في بناء واحد كماجد ومجيد، ونابه ونبيه.

*** صوغها من غير الثلاثي:**

تشتق الصفة المشبهة من غير الثلاثي كما يشتق اسم الفاعل، أي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر (راجع، اسم الفاعل).

وكل أوزان الفاعل هي أوزان الصفة المشبهة، ويفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بالمعنى:

-فإذا كان هذا المعنى ثابتا مستمرا، فإن الصيغة تكون للصفة المشبهة.

-فإذا كان حادثا غير مستمر كانت لاسم الفاعل، ويعرف هذا أن الأمران بالقرائن.[1]

د/استعمال اسمي الفاعل والمفعول صفة:

كل ما دل على الثبوت والدوام مما جاء على الصيغ اسم الفاعل أو اسم المفعول هو صفة مشبهة، مثل: ممدوح السيرة، وفاضل الحلق، وطاهر القلب ووقور.[2]

-وتخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل في عدة أمور منها:

-اسم الفاعل يوافق المضارع في الحركات والسكنات، أما الصفة المشبهة فقد توافق المضارع أتوافقه أحيانا نحو: جميل من يجمل

-اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي أما الصفة المشبهة فلا تصاغ إلا من اللازم

-اسم الفاعل يدل على التجديد والحدوث، فأما الصفة المشبهة فإنها تدل على الثبوت والدوام

---

[1]- اميل بديع يعقوب ،معجم الأوزان الصرفية ،عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993، ص126، 127.

[2]- عبد الهادي فضلي، مختصر الصرف، دار القلم بيروت، لبنان، (د.ط)، ص61.

-اسم الفاعل يدل على الماضي أو الحال أو الاستقبال، وأما الصفة المشبهة فلا تكون إلا للحال الدائم.[1]

هـ/ أحكام مشتركة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

1- إذا أردت حدوث الصفة لا ثبوتها، حولت صيغتها (فاعل) مثل: مائتٍ في ميّتٍ، فارحٍ في فرحٍ.

2- نشرك صيغة (فعيل) في معنى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة بالفاعل.

3- تلحق تاء التأنيث صيغتي (اسم الفاعل أو الصفة المشبهة مثل: هذا رجلٌ حسن وهذه امرأةٌ حسنةٌ[2].

رابعا: صيغ المبالغة:

أ- معناها:

هي صيغ محوّلة من اسم الفاعل للدّلالة على المبالغة والكثرة في الحدث نحو: المؤمن قائم ليله بالعبادة، المؤمن قوام ليله بالعباد، فالفرق بين قائم وهو اسم الفاعل وقوام وهي صيغة المبالغة أن اسم الفاعل يدل على قيام الليل والمبالغة فيه من فاعله.[3]

ب- عملها:

تعمل صيغ المبالغة عمل فعلها بشروط عمل اسم الفاعل، إذا كانت معرفة بـ: "أل" أو مجردة منها.

---

[1]- زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر، (د.ط)، ص181.

[2]- علي جابر المنصوري، علاء هاشم الحفاجي، التطبيق الصرفي في تعريف الأفعال- تعريف الأسماء، دار العلمية الدولية ودار الثقافة والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص246.

[3]- عبد الرحمن الرمالي، الاشتقاق والمشتقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (دت)،ص 108.

ج- صوغها:

أوزان المبالغة هي صفات بمعنى اسم الفاعل تدل على زيادة وتكثير وصف في الموصوف ولا تشتق إلا من الفعل الثلاثي وأشهر أوزانها:

1- فَعَّال: بفتح الفاء وتشديد العين نحو: غفّار، سَفّاح.

2- مِفْعَال: بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو: مقدام، مغوار.

3- فَعُول: بفتح الفاء وضم العين وسكون الواو نحو غفور، صَدوق

4- فَعِيل: بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء نحو: رحيم

5- فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين نحو: حَذِر، يقظ.[1]

وهناك صيغ سماعية على غرار هذه الصيغ القياسية وهي أوزان تحفظ ولا يقاس عليها مثل: فعلة: هُمزِة- لُمَزَة.

-فعّيل: صديق، قديس

-فعّالة: رجل فهامة، علامة.

-فعال: عَجَاب- عضال.

-مِفعيل: مسكين، معطير

- فعّول: قيوم، حيسوب.

-فاعول: فاروق.

-وصيغ المبالغة قد يراد بها دلالة الصفة المشبهة، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس.[2]

[1]- محسن محمد قطب معالي، المشتقات ودلالتها في اللغة العربية، مؤسسة حورس الدولية للنشر الاسكندرية ط2009، ص33.

[2]- ينظر: المشتقات ودلالتها في اللغة العربية، ص33.

خامسا: اسم التفضيل:

أ- معناه:

هو اسم مشتق يأتي على وزن أفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة، ولكن زاد أحدهما على الآخر فيها، نحو: محمد أكثر من علي علماً.

فمحمد وعلي اشتركا في العلم، ولكن زاد محمد على عليّ في هذه الصفة بدليل اسم التفضيل "أكثر".[1]

ب- عمله:

أما عمله فيكون: اسم التفضيل من المشتقات التي يصح أن تعمل على الفعل أي تعمل الرفع والنصب والجر:

1- الرفع:

يرفع اسم التفضيل الضمير المستتر على الفاعلية باتفاق النحويين، تقول: (محمد أكرم من عليّ) ففي (كرم) ضمير مستتر تقديره "هو" يعرب فاعلاً.

2-النصب:

ينصب اسم التفضيل المفعول لأجله والظرف والحال والتمييز، فنقول: (محمد أحرص الناس على الصلاة طمعًا في الجنة) كلمة (طمعًا) مفعول لأجله، وتقول: (محمد طالبًا أعظم من سعيد موظفًا) كلمة (موظفًا) حال. ولا ينصب اسم التفضيل المفعول به، ولا المفعول المطلق، ولا المفعول معه.

3- الجر:

يجر اسم التفضيل معمولاً بالإضافة إذا كان مضافا إلى نكرة، نقول: (الحمدان أحسن رجلين) كلمة (رجلين) مضاف إليه.[2]

---

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم، أسس علم الصرف، دار الآفاق العربية، ط1، 1423هـ 2002م، القاهرة، ص124.

[2]- ينظر: قواعد النحو والصرف، ص163.

-هناك ثلاث صيغ في (أفعل التفضيل) اشتهرت بحذف الهمزة وهي (خير) و(شر) و(حبُّ)، وذلك لكثرة استعمال الأولى والثانية وحمل الثالثة عليها القلة استعمالها، وأصل هذه الكلمات: (أخير)، و(أشر)، و(أحب).

-إذا كان الفعل الأجوف، عينه ألف مقلوبة عن واو أو ياء، فإن هذه الألف ترد إلى أصلها في التفضيل، فنقول: هو أقول منك.[1]

ج- صوغه:

يشترط في ما يصاغ منه اسم التفضيل أن يكون:

1-فعلا ثلاثيا، فلا يصاغ من رباعي أو خماسيّ أو سداسيّ.

2-مثبتا؛ أي غير منفيّ.

3- متصرّفا؛ أي غير جامدٍ، فلا يصاغ مثلا من نِعْمَ أو بئْسَ لأنهما جامدان.

4- مبنيا للمعلوم، فلا يصاغ من فعل مبني للمجهول مثل: قُتِلَ، سُرِقَ.

5- تامًا، أي غير ناقص، فلا يصاغ من كان وأخواتها أو كاد وأخواتها.

6- قابلا للتفضيل والتفاوت، فلا يصاغ من مثل: "مات" لأنه لا تفاوت ولا مفاضلة في الموت، فإذا قيل: «فلان أمْوَتُ من فلان» فهذا لا بغي الموت الحقيقي، وإنما يعني مجازًا للضعف أو البلادة.

7- غير دالّ على لون أو عيب أو حيلة، فلا يقال فلان أسود من فلان، ولا فلان أعور من فلان وهذه جميعها صفات مشبّهة لا تصلح للمفاضلة.[2]

د/ حالاته:

لاسم التفضيل في الاستعمال أربع حالات:

1-أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة، وحينئذ يجب إفراده وتذكيره، ويذكر بعده المفضّل عليه مجرورا "بمن"، مثل:

---

[1]- المرجع نفسه، ص197.

[2]- جوزيف إلياس، الوجيز في الصرف والنحو والإعراب، دار القلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، ص163.

-هذه الحديقة أجمل من غيرها.

-هاتان الحديقتان أجملُ من غيرهما.

-هذه الحدائق أجمَلُ من غيرها.

2- أن يكون مضافًا إلى نكرة، وحينئذ يجب أيضا إفراده وتذكيره، ويطابق المضاف إليه المفضَّل، مثل:

-الكتابُ أَحْسَنُ رفيق.

-الكتابان أحسن رَفيقيْنِ

-الكتب أحسنُ رفقاء.

3- أن يكون معرّفا بـ (أل) وحينئذ يجب مطابقته للمفضَّل ولا يذكرُ بعده المفضل عليه، مثل:

-هذا التلميذُ هذ الأولُ في الفصل.

-هذان التلميذان هُما الأولان في الفصل.

-هؤلاء التلاميذ همْ الأوائلُ في الفصل.

4- أن يكون مضافًا إلى معرفة وحينئذ يجوز فيه الإفرادُ والتذكيرُ كالمجرَّدِ من (أل) والإضافة، أو المطابقة كالمعرّفِ بـ (أل)، مثل:

- هذا القائد أعظَمُ القُوادِ خيرةً
- هذان القائدان أعظَمُ القوادِ خبرةً، أو، أعظما القواد خبرةً
- هؤلاء القوادُ أعظمُ القوادِ خِبرةً، أو عاظمُ القوادِ خبرةً[1].

هـ/ أركانه:

الأركان التي يقوم عليها التفضيل الإصلاحي في أغلب حالاته ثلاثة:

[1]- يوسف الحمادي، محمد محمد الشناوي، محمد شقيف عطا، القواعد الأساسية في النحو والصرف، ص 216-217.

-صيغة أفعل وهي اسم مشتق.

-شيئان يشتركان في معنى خاص.

-زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص، والذي زاد يسمى المفضل والآخر يسمى المفضل عليه أو المفضول.[1]

سادسا: اسم الآلة

أ/ معناه:

هو كل اسم مشتق من فعل اسما استعان به في ذلك الفعل بحيث يكون في أوله ميم زائدة، ويأتي للدلالة على الأداة التي يؤدي الفعل أو الشيء الذي يعالج به، وصياغتها القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف وأوزانها القياسية ثلاثة هي: مفعل، مفعال، مفعلةٌ، ونقف على مثال لإحدى الصيغ المذكورة في الآية: ﴿ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ ﴾ [هود/85]، وهي مفعال التي ورد على وزنها اسما للآلة: "المكيال" و"الميزان".[2]

ب/ صوغه:

يصاغ اسم الآلة قياسا على ثلاثة أوزان:

1-مِفْعَلِ نحو: مِشرط -مصعد- مبرد.

2-مِفْعَلَة نحو: مسطرة- ملعقة- مقلمة.

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط4، (دت)، ص395.

[2]- رابح بومعزة، صور المشتقات الأحد عشر والمصادر المحولة توجيهها الصوتي والدلالي البع الثاني من القرآن الكريم نموذجا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011، ص45- 46.

3-مِفْعال نحو: مفتاح- مزمار- منشار

وقد قرأ مجمع اللغة العربية في مصر ثلاثة أوزان أخرى واعتبرها أوزان قياسية وهي:

4-فاعول نحو: ساطور- صاروخ

5-فعّالِة نحو: ثلاجة- غسالة.

6-فاعِلَة نحو: ساقية[1]

-وقد يشتق من مصدر الفعل اللازم نحو مصباح ومدخنة ومذياع[2].

سابعا: اسما الزمان والمكان:

أ/ معناه:

هما اسمان مشتقان على وزن واحد ولهما دلالة مركبة حيث يدلان على الحدث ومكان وقوعه أو زمانه وذلك بوجود قريبة سياقية في التركيب اللغوي ففي سورة هود في الآية 81: ﴿إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ﴾ حيث نجد أن موعد هنا اسم زمان بدلالة الصبح أما موعد في سورة هود قوله تعالى:﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ مِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ فَٱلنَّارُ مَوۡعِدُهُۥۚ﴾ الآية 41، فهي هنا اسم مكان، أما في سورة هود في قوله عز وجل:﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ فمَجرى وموسى يحتملان الزمانية والمكانية لعدم وجود قرينة في السياق تحدد دلالة إحداهما.[3]

---

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم، أسس علم الصرف، دار الآفاق العربية، (دط)، 1423هـ. 2002م، القاهرة، ص124.

[2]- محمد فاضل السامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، (دط). (دب)، (دس)، ص125.

[3]- جورية محمد اليمني: دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دليلة) إشراف الأستاذ، فضل الله النور علي، تخصص، أدب عربي كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2015، ص71.

ب/صوغهما:

يصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي وغير الثلاثي.

1- صوغهما من الثلاثي:

أما صوغهما من الثلاثي: فإنهما يكونان على مثال المضارع:

-فإن كان على يَفْعَل كل الزمان والمكان على مَفْعَل كذلك نحو: مَلْجأ ومذهب

ومشرب، قال الله تعالى:﴿ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ الآية: 47 الشورى

-وإن كان المضارع على يَفْعِل كان الزمان والمكان على مَفْعِل كذلك نحو: مَحْبِس وَمَصْرِفٍ، ومَقْبل، ومَصِيف.

-وإن كان المضارع على يَفْعُل بِضَمِ العين، كان مقتضى هذا القياس أن يجيء الزمان والمكان على مَفْعُل بضم العين، ولكنه عدل عنه إلى الفتح لثقل الضم، ولذلك لم يأت مَفْعُل في كلام العرب إلا نادرا، وإنما عدل إلى الفتح دون الكسر لخفة الفتحة فتقول في اسمي المكان والزمان من (حَرْجَ وقتل وكتَبَ: مَخْرِج، ومَقْتل ومَكْتب بالفتح).

- وقد جاءت بعض الكلمات بالكسر شذوذا، والقياس والفتح وهي: مشْرِق وَمَغْرب، ومِرْفق، ومَنْبِت، وَمَسْقِط، وكلمات سمع فيها الكسر والفتح، وهي المرفق، والمحشر، والمسجد، ويستثنى من ذلك القياس المتقدم أمران:

الأول:

الفعل الناقص نحو: ثوى، وجَرى ورمَى وأوى، فالزمان والمكان منه على مفْعل بفتح العين مطلق، ولو كان مضارعه مكسور العين، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام أَلِفًا، إذا

الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء، وعلى ذلك تقول: مثوى، وجرى، ومرمى ومأوى.

الثاني:

المثال الواوي الصحيح اللام مكسور العين في المضارع ومفتوحها فالزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين، نحو: وَعَدَ يَعِدِ ومَوْعِد، ووضع يَضَعُ موضوع، وَوَجل يوجِل مُوجِلٌ بالكسر، أما المثال اليائي نحو: يَسَر فإنه كالصحيح.

فالخلاصة: اسم الزمان والمكان من الثلاثي على مَفْعَل بفتح العين مطلقا إلا في الحالتين، فإنه يكون فيهما على مفعِل بالكسر:

الأولى: إذا كان مثالاً واويًا صحيح اللام مكسور العين في المضارع أو مفتوحها، نحو موعد، وموضع موجِل.

الثانية: إذا كان صحيح اللام مكسور العين في المضارع، نحو: مَجلِس ومَصيف ومحيض، ومَطير.

وهذه الحالة التي يفترق فيها المصدر الميمي عن الزمان والمكان إذ المصدر فيها بالفتح، والزمان والمكان بالكسر، وما عدا هذه الحالة فالمصادر والزمان والمكان متفقة في الصياغة.

2- صوغها من غير الثلاثي:

أما صوغهما من غير الثلاثي، فيكون على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي.

-كما سبق في المصدر الميمي من غير الثلاثي- وذلك نحو: مرتقى ومنقلب ومفترق ومنتهى ومستقر، نحو قولك وقعت في مفترق الطرق، وعلى هذا تتحد صورة أسماء الزمان والمكان والمفعول والمصدر الميمي من غير الثلاثي، وقد يشاركها اسم

الفاعل أحيانًا نحو: مختار ومحتل، ويفرق بينهما حينئذ بالقرائن فإن لم توجد قرينة معينة، فإن الكلمة تحتمل وجهين أو أكثر.

كما في قول امرئ القيس:

وإن شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول.

فمعول تحتمل المكان والمصدر الميمي واسم المفعول.[1]

[1]– أحمد حسين كحيل، التبيان في تصريف الأسما، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط:6، (دس)، ص77–78–79–80.

الفصل الثاني:

علاقة علم التصريف بعلم الاشتقاق

المبحث الأول: من حيث الماهية.

المبحث الثاني: من حيث الغاية.

المبحث الثالث: الفرق بين التصريف والاشتقاق.

المبحث الأول: من حيث الماهية:

1/ ماهية التصريف:

علم يبحث فيه عن قواعد بنية الكلمة العربية وأحوالها وأحكامها غير الإعرابية كما يدرس أحوال الكلمة بما يرتب بموضوع بنيتها وتبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها، وترتيبها، وما يطرأ عليها من تغيير أو حذف أو زيادة، ومعنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، وذلك هو التصرف فيها والتصريف لها.[1]

وقد عرفه أبو حيان فقال: التصريف معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب»[2]، غير أن للتصريف عند سيبويه معنى مخصوصا، فقد ذهب أن معناه أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه القياس في كلامهم.[3] حيث قال «إما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل: تمثيلها بالكلمة ووزنها بها كقوله: ابن لي من «ضَرَبَ» مثل: "جُلْجُل"، فوزنّا "جُلجلُ" بالفعل فوجدناه «فعْلُل» فقلنا «ضُرْبُب»، فتغير الضاء إلى الضم وزيادة الباء ونظم الحروف التي في «ضربُب» على الحركات التي فيها هو التصريف، والفعل هو تمثيله بـ «فعْلُل» الذي هو مثال "جُلْجُل".[4] ولا يبحث هذا العلم في كل كلمات اللغة، وإنما فيما يختص منها:

---

[1]- ابن منظور الإفريقي المصري، التصريف الملوكي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالغربية نمرة 24، مصر، ص 2-3.

[2]- عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، ط1، ج1، 1424هـ، 2003م، ص35.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

[4]- المرجع نفسه، ص40.

بالأسماء المتمكنة (أي المعربة خلاف المبنية) والأفعال المتصرفة أي التي يُصاغ منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول....

1-1-كيفية وزن الكلمات ذات الأبنية:

أ- أبنية الفعل:

أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية، لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، فبنية الفعل هنا هي المتصرفة، ولها أصالة في التصريف، ولا تكون إلا ثلاثية مثل: دَرَسَ، جَلَسَ، ذهب على وزن (فَعَلَ)، أو رباعية مثل: دَحْرَجَ، بَعثر، على وزن (فَعْلَلَ)، ولم يبن من الفعل الخماسي، لأنه إذا يصير ثقيلاً، بما يلحقه مطردا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة بدليل إسكان ما قبله.[1]

ب- أبنية الاسم:

أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية وخماسية، والمقصود هنا الأسماء والمتمكنة التي يمكن تصريفها واشتقاقها، ولا تكون إلا ثلاثية نحو: رَجَلٌ- فرسَ على وزن (فَعَل)، أو رباعية نحو: جَعْفَر، قُنْفذ على وزن (فَعْلَلَ) أو خماسية نحو: سَفرجل، ولم يجوزوا في الاسم سداسيا لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف، حيث يقول ابن مالك.[2]

وليس أدْنَى من ثلاثي يُرى قابل تصريف سوى ما غيّرا.

[1]- ابن الحتجب الاستراباذي، شرح الشاقية مجموعة الشاقية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، ج1، ص 104.

[2]- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي رحمه الله ، من الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص35.

ويعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء، والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف، لأن الأسماء، والأفعال قد تنقص على ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو: يد ودم، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو: خُذْ، بعْ وعلى حرف واحد نحو: ق فعل أمر من وقى[1]، ثم يقول ابن مالك

ومنتهى اسم خمس أن تجرا وأن يُزفيه فما سبعا عدا

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة، ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف: نحو: سفرجل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو أشهيبابا مصدر اشهابّ.

1-2-وزن الكلمات الثلاثية الأصول:

فإذا أردنا أن تزن كلمة ثلاثية الأصول سواء أكانت اسما أم فعلا، فإننا نقابل هذه الكلمة بأحرف الميزان (ف ع ل)، وتشكل بعدها أحرف الميزان بحركات أحرف الكلمة الموزونة فتضع للفاء والعين حركتها، أما الحرف الثالث لا يشكل، لأنه محل الإعراب، فنقول إن وزن (كَتَبَ وَدرَسَ): فَعَل، وفِلْس وشمْس: فِعْل، فَرَس، وطن: فَعَل، كَتِف، فَخِذ: فَعِل، عَضُدَ، رجُل: فَعُل، حِبْر حِصْنُ، مِلحن حِمْل، بِئْر: فِعْل، كُرَم، سَهُل، صَعُبَ، شَرُفَ: فَعُل عِنَبٌ: فِعَل، إبل: فِعِل، قُفْل، رمْح: فَعْل، شرِبَ، حَبسَ، عَلِمَ، فَعِل، ضُرِب: فُعِل، صام، فَعَل، دَان: أصلها دَيَنَ: فَعَل.

إذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، سواء أكانت فعلا، أم اسما زدنا على الميزان الثلاثي لاما ثانية كما يقول ابن الحاجب، لماذا تكون الزيادة بلام ثانية، ولا تكون بفاء

[1]- شرح الماكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ابن مالك ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ببيروت، لبنان، ط1، 1417هـ 1996م، ص325.

ثانية، أو بعين ثانية؟ يجيب التصريفيون: بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء أو العين، لأنه لما لم يكن في الوزن من زيادة حرف بعد اللام، لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول، فنقول: دَحْرَجَ: فَعْلَل، دَرْبخ:

فَعلَلَ، بَعْثَر: فَعْلَلَ، زَلْزَل: فعْلل، جَعْفَر: فَعْلل، بَبِرَجْ: فِعْلِل، فُسْتَقْ: فُعْلَل، دِرْهَمْ، خِنْجَر: فِعْلَل.

-قِمْطّر: فِعْلّل (فِعلَّ) بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى وزيادة لام رابعة تم إدغام اللامين، جُخْدُبْ (وهو ضرب من الحمام): فُعْلل جُنْدِل (بضم الجيم وفتح النون، وكسر الدال(المكان الغليظ الذي فيه حجارة) فُعُلل، يلاحظ أن الحرف الأول، هو الأصل (لا مها) وأما الحرف الرابع تقابل «اللام الثانية» كما يلاحظ أن حروف الميزان قد شكلت بحركات الكلمة الموزونة وبالترتيب نفسه[1].

1-3-وزن الكلمات الخماسية الأصول:

ورد أن أبنية الفعل الأصول ثلاثية، ورباعية فقط، وأن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية، وخماسية فقط، إذا وزنا لبناء أصلي على خمسة أصول فإن هذا البناء يكون اسما فقط، فعند وزن الكلمة الخماسية الأصول نضع الفاء مقابل الحرف الأول، والعين مقابل الحرف الثاني، واللام للأولى مقابل الحرف الثالث، واللام الثانية مقابل الحرف الرابع، واللام الثالثة مقابل الحرف الخامس، وتشكل كل حرف بحركة الحرف المقابل له من أحرف الكلمة الموزونة أو سكونه فنقول: سفرجل: فَعْلَّل، زبرجد، جحنفل (الغليظ الشفة): فِعْلّل، جَحْمَرَشِ: فَعْلل (وهي العجوزة الكبيرة)[2].

[1]- الأستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص13.

[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد العالي مكرم دار البحوث العلمية الكويت، (د ط)، 1980، ج2، ص213.

هذا إذا كانت أحرف الكلمة صحيحة، أما إذا كانت الكلمة إعلالا، أو إدغاما فمنه ما لا يراعي فيه التغيير عند الوزن، كالإعلام بالقلب، وذلك في معتل "العين" أو "اللام" عند تغييره بقلب عينه أو لامه "ألفا" فهذا الإعلام لا يغير له الميزان وإنما يوتي به على حسب أصل الكلمة قبل حدوث الإعلام فنقول في نحو: قال، صال، باع إنها على وزن (فَعَل) ولا يجوز أن تقول إنها على وزن: "قَالَ" وإذا كان عبد القاهر الجرجاني يذهب إلى أنها على وزن "فال" وتقول في نحو "دعا"، "سما" وكالتغيير الذي يكون للإدغام، وفيه توزن الكلمة على أصلها قبل حدوث التغيير فوزن "شدّ" ومدّ وعفّ: "فعلَ"، ووزن وَدَّ ومَلَّ: فَعِلَ، ولا نقول إن وزنها "فَعَلَ" وكذلك أوزان فعل الأمر منها نقول في وزن عضَّ: إِفْعَلْ، ولا نقول: فَعْلَ، وفي وزن "شَدَّ": أُفْعُلْ، ولا نقول "فُعْلَ"، وفي وزن "فِرَّ": اِفْعِلْ، ولا نقول فِعْلَ: ومنه ما يراعي فيه التغيير في الميزان، وذلك كالإعلام بالحذف فإذا حذف من الكلمة الموزونة حرف من الأصل حذف ما يقابله في الميزان فنقول في وزن "عِدْ" و"صِلْ" و "صِفْ"، "عِلْ"، لأن هذه الأفعال من "وَعَدَ" و "وَصَلَ" و "وَصَفَ" فالمحذوف منها الحرف الأول وهو الواو، ويقابله "الفاء" من الميزان وفي وزن بَعْ و بَنْ، نقول فِلْ لأنهما من بَاعَ وبَانَ فلما حذف هذه الكلمات الحرف الأول، أو الثاني حذف ما يقابلهما من الميزان وهما "الفاء" و "العين".

وكالتغيير الذي يعتري بعض الكلمات في بعض اللغات من تسكين حرف، أو تحريك الآخر فإنه يراعي في الميزان أيضا فنقول في "لِعِب" و "ضِحِك" إن وزنها فِعِلَ ولو أنها في لغة أخرى لَعِبَ وَضَحِك على وزن فَعِل[1].

ونقول في وزن شَهْدَ و فَعْلَ، ولو أنه من شَهْدِ بوزن فَعِل وفي وزن بِئِر و رَئِمٍ نقول فِعِل، ولو أنهما على وزن فِعْل، والتغيير بالقلب المكاني مثل: رَاءَ في رأى، فوزنه فَلَع،

[1]– السيوطي، همع الهوامع ، ج2، ص214.

وكذلك "نَاءَ" في نأي[1]، أما في الإبدال فيكون في الحروف الصحيحة نحو: اصبر من اصتبر حيث قلبت تاء إلى صاد، حيث جعل أحدهما مكان الآخر، وكذا يكون في الحروف المعتلة حيث يجعل مكان حرف العلة حرفا صحيحا، نحو: قال- قول، وعلى هذا فالإبدال أعم من الإعلام[2].

2/ماهية الاشتقاق:

عرف الاشتقاق اصطلاحا بعدة تعريفات منها ما جاء في المزهر وهو: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيبا لبدل بالثانية على معنى الأصل وزيادة مقيدة لأجلها اختلف حروف وهيئة[3].

وقال الأستاذ راجي الأسمر: أما في الاصطلاح فقد أعطى الاشتقاق تعريفات عدة منها: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل، أو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى أو نزع لفظ آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة[4]، أما الرضى في شرح شافية ابن الحاجب كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد[5].

حين نرى أن كل هذه التعريفات تدور حول معنى واحد وهو أخذ كلمة من أخرى مع الموافقة في الأصل والمعنى، كما نلاحظ من التعريفات أن الاسم المشتق يتوسع معناه عن معنى الأصل، والاشتقاق عند اللغويين يختلف معناه منه عند الصرفيين، كما نلاحظ

---

[1]- ينظر: أبنية الصرف، في كتاب سيبويه، ص65.

[2]- ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص66.

[3]- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم العربية وأنواعها، ج1، ص346.

[4]- ينظر: راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، ص139.

[5]- الرضى(رضى الدين محمد الحسن الاستراباذي)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419-1998)، ج2، ص334.

أن معنى الاشتقاق توسع عند اللغويين فهو عندهم أخذ شيء من غيره مطلقا سواء دل على ذات وحدث أو لم يدل على ذات وحدث وهو بذلك يشمل جميع المشتقات من أسماء الذوات مثل: استنسر من النسر، واستحجر من الحجر، أما عند النحويين فهو مقصور على المشتقات العاملة فقط، وقد اكتفوا بهذه المشتقات ليحددوا أنواع الكلمات التي يتكون وصفا في المعنى، خبرا أو حالا، أو نعتا، أما العرفيون فاتخذوا موقفا وسطا بين الفريقين[1]، إذن كل فريق حدد معنى الاشتقاق يخدم غرضه الخاص به والاشتقاق هو صياغة بنيات جديدة تختلف عن بنية الجذر مع المحافظة على حروفه وعلى ترتيبها في الجذر فلا يتقدم حرف ولا يتأخر، أي صب الحذر في أبنية جديدة تقتضي زيادة أصوات أو تغيير أصوات وهذا يعني أن بنية اللغة تتوسع فيمكن أن تشتق من كلمة كتابة الكلمات الآتية: كتب، كاتب، مكتوب، كتاب... وغيرها من الكلمات فنلاحظ أن جذر الكلمة (ك ت ب) ظل كما هو في جميع المشتقات وعلى نفس الترتيب والنظام، كذلك مثل: (ف ت ح): فاتح، انفتح، استفتح، تفتح، انفتاح، مفتوح، فتاحة، مستفتح... وغيرها من الكلمات المختلفة التي يمكن أن تشتقها من مادة (ف ت ح).

إن الاشتقاق يعني كما سبق ذكره، أخذ كلمة من كلمة أخرى أصل، أو أخذ فرع من أصل كأخذ المشتقات من المصدر أو الفعل على اختلاف في المذاهب فالمادة اللغوية (ك ت ب) تنتقل إلى كتب، مكتوب، كاتب، مكتبة، أما التصريف فهو تغير الكلمة نفسها على وجوه شتى وهو انتقال في الكلمة نفسها من الماضي إلى المضارع، تم الأمر، وكذا الانتقال من المفرد إلى المثنى ثم الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث، وكلامها، أي الاشتقاق والتصريف يدخل في باب الصرف.

[1]– السيوطي، المزهر في علوم العربية وأنواعها، ج1، ص346.

لا يفرق ابن جني بين التصريف والاشتقاق فيقول: «التصريف ميزان العربي، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»[1].

وهو إن كان يرى أن التصريف غير الاشتقاق، لكنه يرى بينهما ارتباطا إذ يقول:«وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا لأن التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر فتقول ضَرْبَب، ومثل: قِمطر فتقول ضِرَبْب، ومثل درهم فتقول ضِرْبَب، ومثل ظرُف و ضَرُبَ، أفلا ترى إلى تصريف الكلمة وجوه كثيرة؟ وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا نرى أنك تجيء على الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: ضرب ثم تشتق منه المضارع فتقول يضربُ، ثم تقول في اسم الفاعل ضاربُ،... فمن هنا تقاربا واشتبكا، إلا أن التصريف وسيلة بين النحو واللغة بتجاذباته والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق[2].

فالصلة أكيد بين الاشتقاق والتصريف، وابن جني يرى أن الصرف يتوسط اللغة والنحو وإن كان أقرب إلى النحو، بينهما الاشتقاق وهو أقرب إلى اللغة، إلا أنني أرى أنه لا يحدد تلك الصلة إلا بكلمة التقارب والاشتباك والنسب القريب، بينهما هي في رأيي تتحدد بعلاقة العام والخاص، الكل والجزء فالتصريف أعم من الاشتقاق وأشمل، ثم إن الارتباط العضوي موجود بينهما، لكن الاشتقاق يحدد مادة الكلمة والتصريف يحدد بناءها وفي هذا الموضوع يقول ابن عصفور:«والأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصل هي الاشتقاق والتصريف»[3]. ثم يضيف وهو يعني التصريف شبه الاشتقاق إلا أن الفرق بينهما

[1]–ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف المازني، ص2.

[2]–ينظر: ابن عصفور الاستبيلي، الممتع في التصريف، ص41.

[3]– حورية مدان، دور الاشتقاق في وضع المصطلحات، معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية نموذجا، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، دار الكتب العلمية، ط1، 2016م، ص32.

أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك والتصريف عام لما فعلته العرب، فكل اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاقا.

ومثال الاستدلال على الزيادة برد الفرع إلى الأصل، استدلنا على زيادة همزة (أحمر) بأنه مأخوذ من الحمرة، فالحمرة هي الأصل، فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقا، لأن المستدل على زيادة همزة مأخوذة من الحمرة[1].

ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع، استدلالنا على زيادة جاء (أيصر) بقولهم في جمعه (إصار) يحذف الياء وإثبات الهمزة فـ(إصار) فرع عن (أيصر) لأنه جمعه، فهذا وأمثاله يسمى تصريفا لأن المستدل على زيادة يائه وهو (أيصر)[2]. ألا ترى إلى قول رؤية في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة: «تشتق في الباطل منها الممتدق» وهذا كقولك: تتصرف في الباطل، أي تأخذ ضروبه وأفانيه فهنا تقارب وتشابك[3]. إذا كانت الصيغة هي الجانب الثابت في الكلمة، فالاشتقاق هو المظهر المتحرك والمتجدد بتجدد المادة اللغوية ولأبي حيان الأندلسي رأي في الموضوع مفاده أنّ: «التصريف وهو تغيير صيغة إلى صيغة، فيسقط من الفرع، ويثبت في الأصل، وهو تشبيه بالاشتقاق، والفرق بينهما: أن في الاشتقاق يستدل على الزيادة، بسقوطه في الأصل، وثبوته في الفرع، والتصريف يعكسه، نحو قذال، وقذل، وعجوز، وعجْز، وكتاب، وكتب وتسمية وهذا فرعا وأصلا فيه تجوز، وإنما تتحقق الفرعية والأصلية في المشتق منه والمشتق»[4].وإذا كان

[1]– ينظر: الممتع في التصريف، ص27.

[2]– ينظر: نفسه.

[3]– شرح ابن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني المنصف إدارة احياء التراث القديم، ط1، 1959، ص3، 4.

[4]– حورية مدان، دور الاشتقاق في وضع المصطلحات، معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية نموذجا جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، دار الكتب العلمية، ص63.

التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق، لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة، فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي.

المبحث الثاني: من حيث الغاية:

1/الغاية من التصريف:

اشتهرت أمتنا العربية بفصاحتها، وقوة بيانها حتى اشتهرت بين الأمم قاطبة بهذه الميزة، وأطلق على العرب أهل البيان، ويؤكد ذلك ما جاء في القرآن الكريم من روعة في الأسلوب وإعجاز في البيان، فميزة العرب وشهرتهم في لغتهم قال الجاحظ: «فأما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة، واليونان يعرفون العلل... وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ولا صناعا ولا أطباء ولا حسابا... فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر وبلاغة المنطق وتشقيق اللغة وتصاريف الكلام... بلغوا في ذلك الغاية، ولذلك نخص ابن جني فائدة التصريف بقوله «هذا القبيل من العلم- أعني التصريف- يحتاج إليه جميع أهل العربية أتَمّ الحاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف»[1].

وقال السيوطي:«وأما التصريف فإن فائدته علمه فائدة المعظم، وفائدته تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل، ومما بيّن شرفه أيضا أنّه لا يوصل إلى معرفة الاشقاق إلا به، ألا ترى أنّ جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه وتعالى "حنان" لأنه من الحنين، والحنّة من صفات البشر الخاصّة بهم تعالى الله عن ذلك»[2] كذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على يفعُل بضم العين، ألا ترى أنك

---

[1]- ينظر: ابن جني المنصف ص1-3.

[2]- عبد الفتاح، المغني في الصرف العربي نشأته ودراسته، الكويت، مكتبة الفلاح، ط2، 1403هـ- 1983م، ص35-37.

لو سمعت إنسانا يقول كرُم يكرَم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون يكرُم أو لم تسمعهم لأنك إذا صحّ عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء، كذلك قولهم أن المصدر من الماضي إذا كان على مثال "أفْعَلَ" يكون "مفْعَلاً بضم الميم وفتح العين نحو: أدخلته مُدْخلاً و أخرجتهُ مُخْرَجًا، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحدّ لقلت مكرمًا قياسا ولم يحتج منه إلى السماع[1].

وبالتصريف تُعرف المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، عن طريق معرفة مصادرها المتعددة، ولا تعرف تلك المصادر إلا بعلم التصريف، وهو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرْبَ، وضَرَّبَ، وتَضَرّبَ، وتضاربَ، واضْطَرَبَ، فالكلمة مكونة من ضاء وراء، وباء، نحو (ضَرَبَ) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعايير مختلفة، ومثال الفعل (وَجَدَ) له دلالات مختلفة لا تعرف إلا من المصادر المختلفة لذلك الفعل، على النحو الآتي:

-وَجَدَ الضالة وِجدَانا، ووجودًا، عثر عليها.

-وَجَدَ الرجل وُجْدًا وجِدَةً، استغنى وصار ذا مال.

-وَجَدَ الّرجل وجدًا: حزن

-وَجَدَ علبة موْجِدةً: غضب.

فالفعل واحد وهو (وجد) لكن معانيه متعددة والمصادر هي التي حددت الفرق بين تلك المعاني، كتغيير المفرد إلى التثنية، والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، فنصرفه مجردًا أو مزيدًا على الماضي والمضارع والأمر إلى اسم الفاعل واسم المفعول،

[1]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1960- 1385، ص49.

والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل واسم الآلة، واسم الزمان واسم المكان، وإلى المصغر والمنسوب، ويضرب واضرب، وضارب، ومضروب، وضراب، ومضراب، واضرب، وضروب ومضرب، وكذلك الاسم المصغر، كرجيل، وغليم، سويعة وجويرية تصغير رجل، وغلام، وساعة، وجارية، والاسم المنسوب كعراقي وعربي، ومصري، ودمشقي، فإن في كل صيغة من هذه الصيغ معنى استفيد بهذا التصريف لم يكن في أصل بنية الكلمة.[1]

-التصريف يغير اللفظ فهو تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، كما يحدث في القلب، نحو: (قَوَلَ) إلى (قال) و(بَيَع) إلى (باعَ)، والنقص، نحو (وَصْل) إلى (صِلَة) والإبدال: نحو (اضْطَرَبَ) إبدال التاء إلى طاء (اضْطَرَبَ)، كذلك في (اوْتَسَمَ) إلى (اِتَّسم، والنقل الحرفي مثل: (شاوِك) إلى (شَاكٍ)، و (لاوِث) إلا (لاثٍ)، والنقل الحركي، نحو (يَقولُ) إلى (يَقُولُ)، كذلك (يَرْدُدُ) إلى (يَرُدُّ)، والإدغام نحو: (مَدَّ) إلى (مددَ)، (وعدَّ) إلى (وَعدَدَ)[2]

ومنه نستخلص الغاية من التصريف حيث تتمثل فيما يلي:

-به يعصم اللسان من اللحن والقلم من الخطأ.

-به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلية عليه.

-به تعرف المعاني المختلفة للكلمة الواحدة عن طريق معرفة مصادرها المتعددة ولا تعرف تلك المصادر إلا بعلم التصريف.

---

[1]- المرجع السابق، ص 50.

[2]- عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة الكويت، ط1، ج1، 1424هـ-2003م، ص99.

–عن طريقه يُعرف الاشتقاق، وهو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى، كما أن نشتق من الفعل (كتبَ)، اسم الفاعل (كاتب)، واسم المفعول (مكتوب)، واسم الزمان والمكان (مَكْتَب).... إلخ.

2/ الغاية من الاشتقاق:

الاشتقاق بصفته علمًا من علوم اللغة أهمية كبيرة، لأنه يعود بالفائدة العظيمة على اللغة، حيث قال أبو بكر بن السراج:«الغرض في الاشتقاق أنّ به اتسع الكلام: وتسلط على القوافي والسجع والخطب، وتصرف في دقيق المعاني، ولو جمدت المصادر، وارتفع الاشتقاق في الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها...»[1].

–الاشتقاق يمدّ اللغة بالكثير من الألفاظ، لأن الحاجة إليها شديدة وملّحة في مختلف العصور كالحاجة إلى المجاز في إعداد اللغة بروافد عديدة، وفيض دافق للمعاني، وذلك بسبب الصناعات والمخترعات[2]، كما نجد اسم الآلة يلعب دورًا كبيرًا وخاصة في المصطلح الزراعي فمثلا: المثْقب، والمِحْرَق، والمعْوَل، والمِسَنِّ والمِشَق، والمنْجَل، كلها على وزن (مِفْعل)[3].

الاشقاق من أعظم ما امتازت به العربية، فبالاشتقاق عملت على زيادة موروثها اللفظي، والمعنوي كلما تقدم الزمن. ويعود سبب الاشتقاق في العربية إلى طبعة اللغة

[1]– أبو بكر بن السراج، الاشقاق، تحقيق صالح التكريني، دار المعارف، ط1، 1963م، ص36.

[2]– رشيد عبد الرحمن العيدي، أبحاث ونصوص في فقه اللغة، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1408هـ– 1988م، ص267.

[3]– خلود العموش، دور الاشقاق في توليد المصطلح العلمي في التراث العربي، الجامعة الهاشمية، ص37.

العربية يكونها لغة اشتقاقية تستطيع إثراء نفسها بزيادة مفرداتها لتتمكن من قوة التعبير، ومواكبة الحداثة في جدة الموضوعات[1].

-الاشتقاق هو العلم الذي تعرف به أصول الكلمات، وفروعها، والعلاقات بينها وطرق صوغ بعضها من بعض، ففيه من المباحث الجديرة يرفعه اللغة وتقدمها

-اشتقاق أفعال حديثة من أسماء الأعيان التي لا تحصى والتي تزاد كل يوم بالنحت، أو بالتعريب، أو بالوضع، ومن هذه الأفعال يمكن اشتقاق جميع المشتقات ومثال ذلك في أسماء الأعيان منها أسماء الأمكنة نحو: البصرة، من بلاد العراق العربي، ويصّر القوم تبصيرًا: أتو البصرة.

-**انجدثُ:** القبر، واجندث: اتخذ جدثًا.

-**الروضة:** الأرض ذات الخضرة، وأروضت الأرضُ، وأراضت ألبسها النبات وأراضها الله، جعلها رياضًا، وروّضها السيل: جعلها روضة.

-**الرواق:** سقف في مقدم البيت، وربما قالوا: روّق الليل، إذا مدَّ رواق ظلمته.

-**الساحل:** شاطئ البحر وساحل القوم، أتوا الساحل.

-**السّند:** ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل، وسند في الجبل يُسْنَدُ سُنُودًا وأسند رَقِيَ

-**السهل:** خلاف الجبل، وأسهل القوم، صاروا في السهل، وأسهل القوم إذا انزلوا السهل بعدما كانوا نازلين بالحزن.

[1]- حيدر على نعمة، ظاهرة الاشقاق وأثرها في إقراء الدلالة اللغوية والمعجمية للمفردات اقرآنية الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد 301-1433هـ، 2003م، ص163.

-**الشأم:** بلاد فلسطين وسوريا ولبنان، وتَشَأَّم الرجل: انتسب إلى الشأم ويقال تشاءم: أخذ ناحية الشأم، فإذا أردت خذ ناحية الشأم قلت: شائم، فإذا أردت أتى الشأم قلت: أشْأَم.

-**الفجُّ:** الطريق الواسع بين جبلين: افتجَّ فلان افتجاجًا: إذا سلك الفجاج.

-**الوطن:** المكان تتخذ مقامًا، وطن بالمكان وأوطن: أقام -وأوطنت الأرض، ووطنتها توطينا، واستوطنتها أي اتخذتها وطنا.[1]

وأما اشتقاق من أسماء الأزمنة مثل:

-**الأصيل:** الوقت بعد العصر إلى المغرب وأوصلنا: دخلنا في الأصيل، ويقال خرجنا مؤصلين.

-**الحَوْل:** سنة بأسرها -وحالت الدار، وقال الغلامُ أتى عليه حَوْلُ، وأَحَال عليه الحولُ أي مال، ودارُ محيلة: غالب عنها أهلها منذ حَوْل، وكذلك دار محيلة، إذا أتت عليها أحوال، وأحال الله عليه الحول إحالة، وأحولت أنا بالمكان، وأحلت أقمت حولاً- وأحول الصبي فهو محول أتى عليه حول مولده.

-**الدهر:** الزمان- وعامله مداهرة ودِهارًا من الدهر- وكذلك استأجره مداهرة ودهارًا.

-**الصبح:** أوّل النهار -وأصبح القوم: دخلوا في الصّباح، وصبّحته: أي قلت له: عِمْ صباحًا: وصبح القوم شرًا يصبحهم صبحًا: جاءهم صباحًا وصبحتهم الخيل وصبّحتهم: جاءتهم صُبحًا.

-**الصّيف:** أحد فصول السنة الأربعة، وأصاف القوم: دخلوا في الصيف وصافوا بمكان كذا، أقاموا فيه صيفهم، وصِفْتُ بمكان كذا وصفته وتصيّفته وَصيّفته، وقد صاف اليوم، اشتد حره وكذلك صاف الصيف.

[1]- عبد الله أمين ، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط2، 1420هـ-2000م، ص161.

-اشتقاق من أسماء الأقارب.

-**الأب:** أبَوْتُ وأبيْتُ: صرت أبا وأبوته إباوةً: صرت له أبا ويقال ماله أب بأبوه، أي يغذوه ويربيه، وتأبيت أبًا: أي اتخذت أبًا

-**الابن:** تبنيته: أي داعبت بنوّته وتبناه: اتخذ ابنا.

-**الأخ:** أخى الرجل مؤاخاة وإخاء. ولقد تأخيت: وآخيت وأخوْت تأخو أخوّة، وتآخيا (تفاعلا) وتأخيت أخا أي اتخذت.

-**الختن:** أبو امرأة الرجل، وأخو امرأته، وكل من كان من قبل امرأته: وخاتن الرجلُ الرجل: إذا تزوج إليه.[1]

-وبالاشتقاق قد تكون معرفة الأصل الانشقاقي في طريقا إلى معرفة الوزن والبناء، وسبلا للتفريق بين الأوزان المتشابهة مع أنها في الحقيقة مختلفة مثل (المناعة، المجاعة) فهما من (منع، وجاع)، فوزنهما إذن (فعالة ومفعلة)، و(المدائح، والمصائب) من (مدح، وصوب) ووزنهما (فعائل ومفاعل)[2]

-بالاشتقاق اتسع الكلام، وتسلط على القوافي والسّجع، والخطب، وتصرّف في دقيق المعاني، ولو جمدت المصادر، وبه فضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرها، فالاشتقاق يفيد في صوغ الكلمات -الكثير منها- قبل الالتجاء إلى العوامل الأخرى (التعريب، الترجمة...) لوضع الكلمات حيث أن الجذور اللغوية التي تملكها تزيد عن الستة آلاف، أضف إلى هذا الصيغ التي تملكها للفعل الواحد، تسمح بتوليد الألفاظ المختلفة من لفظ واحد محدّدة، فالاشتقاق من أهم الوسائل لتوليد الألفاظ.

---

[1]- ينظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 122.

[2]- فرحات عباس، الاشتقاق ودوره في نمو اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر، ط6 ،1995، ص134.

المبحث الثالث: الفرق بين التصريف والاشتقاق

أ- نظرة الصرفيين الى العلاقة:

انقسم الصرفيون حول قضية علاقة الاشتقاق بالتصريف إلى فريقين، «الأول يفصل بين علمي الصرف والاشتقاق، ويقرر أنهما علمان متمايزان، وكل علم له قواعده وأصوله وموضوعاته، والفريق الثاني يرى أن علم الصرف والاشتقاق علم واحد»[1]، ولو أنهما متداخلان وكل منهما مرتبط بالآخر لما حدث هذا الخلط أو الالتباس بينهما، ويمكن التفريق بين العلمين من خلال تحديد مفهوم وعمل كل واحد منهما، باعتبار أن كل من الاشتقاق والتصريف علما قائما بذاته، وهذا يتضح من خلال الأمثلة والنماذج الآتية:

ب- نماذج

1-الإبل: ذكر عادل أن العرب اشتقت من لفظ (الإبل) فعلاً ماضيا ومضارعا، وبنوا منه صيغة التعجب، فقالوا: تأبَّل زيدٌ أي كثرت إبله وفي باب التعجب قالوا: ما آبله أي ما أكثر إبلَهُ[2].

-وقال ابن دريد:«رجلٌ أبِلٌ يقْصَر ويَمدُّ حَسَنُ القيام على الإبل، ورجلٌ لا يأتبلُ أي لا يثبتُ على الإبل، وذكر الأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني نحو ذلك، فذكروا من لفظ (الإبل) فعلاً ماضيا ثلاثيا نحو: أبَلَ ومزيد الثلاثي نحو: أبَّلَ، وتأبّل، ومضارع الثلاثي نحو يأبِلُ ويأبُلُ، ومضارع ومزيد الثلاثي نحو، يأتَبَلُ، وذكروا المشتقات من اسم

[1]- القوشجي، عنقود الزواهر في الصرف- دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1421هـ، 2001، ص83.

[2]- ابن عادل الدمشقي أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتابن تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ 1998، ص20-301.

الفاعل (آبلٌ) واسم المفعول (المؤبَّلة) واسم التفضيل (آبلُ منه)[1]، وهذا يدل على أن العرب لم يقتصروا في الاشتقاق على صيغ محدودة، ولا على أوزان معدودة، وإنما توسعوا في ذلك، فأتوا بالماضي والمضارع، وأسمى الفاعل والمفعول واسم التفضيل ونحو ذلك

2-الأرْضُ: ورد لفظ الأرض في قوله تعالى﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ﴾ سبأ 14، إما أن يكون بمعنى دآبّة الأرض المعروفة التي تأكل الخشب، وإما أن يكون بمعنى الأكل، فيكون مصدرا لقولك: أَرَضَتِ الدابة الخشبة تأرضُها أرضا أي أكلتها أكلاً، فكأنه قيل: دابّة الأكل[2] وقيل أن لفظ (الأرض) المعني به ما يقابل السماء، أو بمعنى الأكل أخذا من (أرَضَ) إذا أكل أو أن (الأرضَ) جمع أَرَضَةٍ فتكون إضافة الدابة إليه من باب إضافة العام إلى الخاص كما ذكره أبو حيان.[3] وقد سبق أهل المعاجم كالخليل، وابن السكيت وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني في اشتقاقهم الأفعال من لفظ (الأرض).فعل ماض ثلاثي نحو: (أُرِضَ العُودُ) فهو مأروضٌ إذا أُكِلَ، وفعل ماضٍ من مزيد الثلاثي نحو (آرضه الله إيراضًا) و (تأرَّضَ النَبْتُ)؛ أي تمكّن على الأرض فكثر و(تأرَّضَ الجديُ) إذا تناول نبت الأرض. وتأرّضَ فلان إذا لزم الأرض وفعل مضارع نحو: يتأرَّض بمعنى يتخير، وفعل الأمر نحو: آرضوني أي داووني واسم المفعول نحو أُرِضَتِ الخشبة تورَضُ فهي مأروضة إذا وقعت الأرْضَةُ عليها[4].

---

[1]- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ-2001م، ص15، 279.

[2]- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، (548هـ-616هـ)، ص16-34.

[3]- ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ص16،34.

[4]- أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المغروض، وإبراهيم السامرائي، ج1، 100-175هـ، ص56.

3- البشَرَةُ: والبشرةُ ظاهر الجلد، ومنها اشتق البشَرُ، لأنه الذي من شأنه أن يظهر الفرحُ والغمُّ في بشرته[1].

وكلام أهل المعاجم واللغة والتفسير يؤيدُّه، فقد ذكر الخليل أن البَشَرَة أعلى جلد الوجه والجسد من الإنسان، ومنه اشتقت مباشرة الرجل المرأة لتضامّ أبشارهما والبَشَرُ يجزم الشين قشرك البَشَرَة عن الجلد، وبشَرتُه إذا قَشَرت عنه قِشْرَته التي ينبت فيها الشعر[2]، وقال ابن السكيت: «البَشَرُ مصدر بشرتُ الأديم أبشره وقال ابن دريد: «بَشَرْتُ فلانًا أبْشُرُه بشرًا إذا بشّرته»[3] وقال ابن دريد: «البَشَرَةُ: ظاهر الجلد، وذكر الأزهري نحو ذلك، وقال الراغب «بشرتُ الأديم: أصبتُ بَشَرَتَهُ نحو أنفت ورَجْلتُ.... والمباشرة: الإفصاء بالبشرتين.... وأبشرتُ الرجل وبشَّرْتُه: أخبرته بسارٍّ بَسَط بَشَرة وجهه»[4] وإني أرى أن جميع ما اشتق من الألفاظ يعود إلى البشرة التي هي ظاهر الجلد، لارتباط معاني تلك الألفاظ بما يعود إلى ظاهر الجلد من الفرح والحزن والتلاصق والنظام ونحو ذلك.

4- **التَّلُ:** مأخوذ من (التّلِّ) وهو المكان المرتفع أو من (التّليل) وهو العنقُ، فيكون المعنى رَمَاه على المكان المرتفع أو رماه على عنقه، وهذا هو الأصل، الذي يرجع إليه لفظ (تَلَّه) في الدلالة اللغوية، ثم أصبح يطلق على كلِّ إسقاطٍ وإن لم يكن على تلٍّ أو على عنقٍ.[5]

---

[1]- ينظر: اللباب، ص 310-311.

[2]- المرجع السابق، معجم العين، 259/6.

[3]- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن اسحاق -إصلاح المنطق- تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، (180هـ/244هـ)، ص

[4]- ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي، ص57.

[5]- ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة،علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، ط1، 1426هـ 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص318.

-أقول إن ما ذكره ابن عادل يدفعنا للقول إنه كان بقصد أن (التّل) اسم عن أسماء الأعيان، سواء أريد به المكان المرتفع أو العنق، وأن (تلّة) في السياق المذكور في قول الله تعالى ﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾ الصافات:103 تم اشتقاقه من (التّل) بمعنى المكان المرتفع أو من (التّلِيل) بمعنى العنق، وقد سبقه السمين الحلبي فيما ذكره.

حيث ذكر الخليل أن (التَّلَّ) الرابية من التراب مكبوس ليس خلقة، و(التليل) بمعنى العنق[1]، وذكر الأزهري عن اللبث نحوه غير أنه قال: «التّلاَلُ عند العرب الروابي المخلوقة»[2]، وقال ابن دريد:«وكل شيءُ ألقيته على الأرض مما له جثةٌ فقد تَلَلْته، وبه سمّي التَّلُ من التراب»[3]، وقال الراغب الأصفهاني: «أصل التّلِّ المكان المرتفع، والتليل العنق، أسقطه على التَّلُ كقولك: تربَه: أسقطه على التراب[4]

5- الجُثَّة: الجثة شخص الإنسان قاعدًا أو قائما، يقال: اجتثَّ الشيء أي: اقلعته فالاجتثاث افتعال من الجثَّةُ، ومعنى (اجتُثَّتْ) قلِعت جثتها أي: شخصها[5] وأقول أن هذا الكلام صريح في أنّ (الاجتثاث) في اشتقاقه يعود إلى اسم معين الذي هو (الجثة) بمعنى شخص الإنسان قاعدًا أو قائما، فقد جاء في العين للخليل أن (الجثة) خلْقُ البَدَنِ الجسيم، والجَثُ قطْعُك الشيء من أصله والاجتثاث أوحى منه، وشجرة مُجْتَثَةُ لا أصل لها في الأرض، وكلام أبي إسحاق الزجاج أومنح وأحق أن يتبع في إرجاع (الاجتثاثُ) إلى الجثة من حيث الاشتقاق من اسم العين.

---

[1]- ينظر: اللباب، 335/16.

[2]- ينظر: تهذيب اللغة، 178/14-179.

[3]- ينظر: جمهرة اللغة، 1-62.

[4]- ينظر: المزهر في علوم اللغة، ص 72.

[5]- ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 371/11.

6- **الجَدالةُ:** (الجِدَالَ) مصدر (جَادلَ) التي تعني شدة الخصومة اشتقاق من الجدالة وهي الأرض وذلك أن كلّ واحد من المتجادلين يرمي صاحبه بالجدالة أقول: الجُدَالَةُ بمعنى الأرض اسم العين، وقد تم اشتقاق الفعل منه بصيغة المختلفة ماضيا ومضارعًا وأمرًا ونهيا، ووردت أمثلة في القرآن الكريم، وقد أشار أهل المعاجم واللغة إلى هذا الجانب أيضا فذكروا أن (الجَدَالة) الأرض الصَّلبةُ، وجَدَّلَهُ بمعنى ألصقه بالأرض، والخليل وإن لم يصرح باشتقاق (جادل) من (الجَدَالَةَ) إلا أن النماذج والأمثلة التي أوردها ضمن سياق (الجيم والدال واللام) تُقرِّبُ اشتقاق (جَادَلَ) من الجَدَالَة بمعنى الأرض، قال: «جَدَلْتَه جَدَلاً.... فانْجدَلَ صريعًا... وَجَدَّلتُه تجديلاً أي صَرَعْتَهُ، فالصَّرْعةُ التي تعني طرحك الشيء أو الإنسان على الأرض إشارة إلى أن (جَادَلَ) يعود في اشتقاقه إل (الجدالة) بمعنى الأرض، وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني والقرطبي وأبو حيان الأندلسي ذكروا أيضا أن (الجِدَالَ) يمكن أن يرجع اشتقاقه إلى (الجَدْل) بمعنى شدة الفتل.[1]

7- **القرآن:** وجاء لفظ "القرآن" بمعنى المقروء، من قول العرب: قرأت الشيء إذا أظهرته وأبرزته: ومنه: قرأت الناقة السلا والجنين، إذا أظْهَرْتُه وأبرزته من بطنها،[2] ومعنى القرآن على هذا: المقروء الذي يظهره القارئ ويبرزه من فيه بعباراته الواضحة، وقال بعض أهل العلم:«إن الوصف المُعّبر عنه بالمصدر هو اسم الفاعل» وعليه فالقرآن بمعنى القارئ، وهو اسم فاعل قرأت، بمعنى: جمعت ومنه قول العرب: قرأت الماء في الحوض، أي جمعت فيه، وعلى هذا فالقرآن بمعنى القارئ، أي الجامع «لأن الله عز وجل جمع فيه جميع ما في الكتب المنزلة»، قادر اشتقاقه من قرأ أي: جمع لأنه مجموع من سور، والسور من آيات، والآيات من كلمات، والكلمات من حروف وقيل، لأنه جمع فيه

[1]- ينظر: الجمهرة، 1/ 502.

[2]- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م، ص69.

القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والتنبيه، وغير ذلك من أنواع الخطاب، وفيه لغتان: الهمز، وعدمه وقيل: بل هو من «قَرَنَ» لأنه قد اقترنت فيه الكلمات والسور والآيات أو الوعد والعيد، والأمر، والنهي، والقرآن مصدر أيضا، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾. القيامة، أي: قراءته،[1] وقال الراغب الأصفهاني في «المفردات في غريب القرآن»، وقد خُصَّ بالكتاب المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلم، فصار له كالعلم، كما أن التوراة لما أنزل على موسى عليه السلام... قال بعض العلماء ليست تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله سبحانه وتعالى لكونه جامعًا لثمرة كتبه، بل لِجمعه ثمرة جميع العلوم، كما أسار سبحانه وتعالى إليه بقوله ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ سورة يوسف، وقوله جلّ جلاله ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ سورة النحل/ 89[2].

إن المتبع لأقوال العلماء في اشتقاق لفظ "القرآن" أنهم انقسموا على فريقين رئيسين يرى الأول منهم أنه غير مهموز، في حين يرى الفريق الثاني العكس من ذلك وأنهم مهموز والقائلون بعدم الهمز اختلفوا بين قائل بأنه غير مشتق، وأنه اسم علم على كلام الله عز وجل المنزل على قلب نبيه صلى الله عليه وسلم، وبين قائل بأنه مشتق من قولهم: «قرن الشيء بالشيء» إذا ضمّه إليه، سُميّ بذلك لأن سوره وآياته وحروفه تُقْرَنُ فيه ويُضمُّ بعضها إلى بعض، وبين قائل بأنه مشتق من القرائن –جمع قرينة– لأن آياته

[1]– أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1417هـ 1996م، 3ج، ص 276–287، مادة "ق ر أ".

[2]– المرجع نفسه، ص239.

يصدق بعضُها بعضا، فهي قرائن ودلائل على بعضها البعض، وواضح أن النون في "قرائن" أصلية، وعلى هذا تكون النون في "القرآن" أصله كذلك، ووزنه "فُعَّال"[1].

أما فريق القائلين بأنه مهموز، فقالوا أنه مشتق من "قرَأَ" إلا أنهم اختلفوا في معنى "قرأ" التي اشتق منها، فقال فريق أنه بمعنى "جمع" لأن هذا الفعل يعني جمع الشيء وضمّ أجزائه بعضها إلى بعض، يقال قرأت الشيء قرآنًا، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعًا، أي ألقيته، وقرأت الكتاب، قراءة وقرآنًا، ومنه سمي القرآن قرآنا لأنه جمع القصص والأخبار، والأوامر والنواهي، والوعد والوعيد، والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران[2]، قال الزجاجي: «يسميّ كلام الله سبحانه وتعالى الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم كتابًا وقرآنا وفرقان، ومعنى القرآن: الجمع، وسمّي قرآنا، لأنه يجمع السور فيضمنها»[3]، وقيل: إنه من «قرأ» بمعنى «أَظْهَرَ وبَيِّنْ» لأن القارئ يظهر القرآن وَيُخْرِجَهُ، وقيل: إنه من «قرأَ» بمعنى: «تلا»، وهو مصدر كالرجحان والغفران، والعرب في الجاهلية حين عرفوا لفظ "قرأ" استعملوا لا بمعنى غير معنى التلاوة، فكانوا يقولون: «هذه الناقة لم تقرأ سلىّ قطُّ» يقصدون أنها لم تحمل ملْقُوحًا ولم تَلِدْ وَلَدًا، ومنه قول عمرو ابن كلتوم:

ذِرَاعِيْ عَيطَلٍ أدماءَ بِكرٍ هجانِ اللّونِ لم تقرأ جنينًا

وهذا القول الأخير هو الذي رجّحه طائفة من العلماء، ومنهم الزرقاني رحمه الله وهو الذي أميلُ إليه ويؤيّده قوله تبارك وتعالى﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾، أي جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ سورة القيامة، أي: قراءته وتلاوته.[4]

---

[1]- صبحي الصالح، مباحث في علوم القرءن، دار العلم للملايين، بيروت، ط17، 1400هـ-1991م، ص 350-351.

[2]- ينظر: لسان العرب،126/1.

[3]- صبحي الصالح، المرجع السابق، ج1/ص127.

[4]_

على أن هناك من يرى بأن إطلاق لفظ "القرآن" على كتاب الله سبحانه وتعالى أمرٌ توقيفي لأن الله عز وجل هو الذي سمّاه بذلك في نحو قوله الكريم: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ سورة الإسراء 9، وقوله جلَّ في علاه: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَـٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ سورة الحشر/21، ولذلك صار علمًا، ولأجل هذه العلمية انتقل لفظ (القرآن) من المصدرية إلى الاسمية.[1]

8- **الاسم:** الاختلاف في اشتقاق من "السُّمو" أو "الوسم" أو "السِّمة" والخلاف فيه بين البصريين والكوفيين، فانشقاق "الاسم" عند البصريين من "سما يسمو" إذا علا، لأنه سما على الفعل والحرف بكونه قد يستغني بنفسه عنهما، ولأنه من "سما يسمو" كـ "علا يعلو" ومنه السماء لكل مرتفع، ولأن الاسم رفع المُسمّى وأخرجه إلى الوجود، والاسم يعلو المُسَمَّى، ويدل على ما تحته من المعنى، فلولا الاسم لما عُرِف المُسَمَّى، ولما ظهر، تتبين أنه من "السُّمُوِ"[2]، فالمحذوف منه لامه، لأن المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه، نحو: سَمَيْتُ، وأسْمَيْتُ وسَمَى، وسمَّي، وأسماء، وأسامٍ،... ولأنّ الهمزة فيه عوض من المحذوف، وقد أُلف من عاداتهم أن يعوّضوا في غير موضع الحذف، قال الراتب: «والاسم: ما يُعرف به ذات الشيء وأصله من «السُّمُوِّ» وهو الذي به رفع ذكر المسمَّى، فيعرف به»، وإنما سُمِّي هذا اللفظ اسمًا من معنى العُلُوِّ لوجهين: أحدهما: أنه سما على صاحبيه في الأخبار والثاني: أنه ينوه بالمُسمَّى، لأن الشيء قبل التسمية خُفيَّ عن الذهن، فهو كالشيء المنخفض، فإذا سُمِّي، ارتفع للأذهان كارتفاع المبصر للعين.

-قال الكوفيين: هو من "الوَسْم" أو "السِّمةُ" بمعنى العلامة، وذلك لكونه علامة يُعرف بها المسمى، وكأني بهم يحتجُّون عزّ وجلّ: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ﴿١٦﴾﴾

[1]- ينظر: لسان العرب ، مادة "ق رأ"، (127/1)

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 27-59-70.

القلم/16، قالوا: إنما فلنا بأنه مشتق من "الوسم" لأن الاسم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المُسمَّى وعلامة له يُعرف بها.... والأصل في "اسم"، "وَسْم" إلا أنه حُذفتْ منه الفاء التي هي الواو ومن "وسم" وزيدت الهمزة في أوّله عوضا عن المحذوف، ووزنه: "اعْل" لحذف الفاء منه.[1]

-أقول أن رأي مهدي المخزومي أقرب إلى الصواب- أن كلام الكوفيين وتخريجهم أقرب من تأويل البصريين، وأقوم في فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى فهما لغويًا.

9- **الشيطان:** الاشتقاق في كلمة "الشيطان" قولين: الأول: أن يكون سُمِّي شيطانا، لتباعده من الخير، أُخِذ من قول العرب: دار شطون، ونوى شطون، أي بعيدة والثاني: أن يكون الشّيطان سمّي شيطانًا، لغيَّةً وهلاكه، أخذ من قول العرب قد شاط الرجل يشيط، إذا هَلَكَ»[2] ومنه قول الأعشى:

قد نطعن العير في مكْنُونِ فَائِلَهُ وقد يشيط على أرمَاحِنا البَطلُ[3]

والشبط للحم إذا مسَّتْه النار يتشيّط منه، فيحترق بعضه كما يتشيّط الشعر أو الحبل باحتراق جزء منه، وتشيَّط الدّم، إذا غلى يصاحبه، واستشاط فلان غضبًا إذا استقتل، والتشيُّط: الغضب[4].... قال السمين الحلبي في معرض حديثه عن اشتقاق لفظ "الشيطان" بأن «الصحيح أنه مشتق من "شطن يشطن" إذا بعد، وقيل مشتق من "شاط يشيطُ" إذا هاج واحترق، ولامتكّ أن المعنيين موجودان فيه، أعني البعد من الرحمة، والاحتراق والهياج إلا إنّ الاشتقاق يَدُلُّ للأول»[5]، وفي هذا السياق يقول الأستاذ الدكتور محمود

---

[1]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص6.

[2]- ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس،53/1-54.

[3]- النابغة الذيباني (زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني المضري المعروف)، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1977م، ص47.

[4]- ينظر: معجم العين، ص 275/6.

[5]- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج1، 1994م، ص58.

توفيق في تحليل بديع لفقه تلك التسمية وأبعادها الدلالية والإيحائية: «والبيان بكلمة "الشيطان" في سياق إغواء أبينا آدم عليه السلام دالٌّ على ما هو مُنْتَهٍ إليه جهاده في إغواء أهل الطاعة.

–فنسميه الشيطان شيطانًا على أحد الرأيين، لتباعده من الخير ومن رحمة الله جلّ في علاه، وهو مأخوذ من قول العرب، دارُ شَطون، ونوى شطون، أي: بعيدة، وبئر شطون: بعيد العمق، ويقال للحبل الطويل: شطن، لامتداده، ومنه قول النابغة الذبياني:

فأضحت بَعْدما وصَلَتْ بِدَار شَطُون لا تُعادُ ولا تَعُود[1]

وقوله أيضا:

نأت بسعاد عنك نوى شطون فبانتْ والفؤاد بها رهين[2]

10– **مستمر**: ومنه: اختلافهم في تردد دلالة لفظة "مستمرّ" من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢﴾القمر/2، على أقوال منها أنها بمعنى: ماضي وذاهب وزائل، من مرَّ يمرُّ،[3] وأنها بمعنى: شديد قوي محكم مستفعل، من الإمرار، من قولهم: أمرَّ الخبْلُ، إذا صَلُبَ وقوي واشتدَّ وأُحكِمَ قتله.[4]

وبذا يتبين لنا جليا أنّ مدلول اللفظة يختلف باختلاف النظر إلى أصلها وإن آلت صورتها في الأصليين أو الأصول إلى صبغة واحدة.[5]

---

[1]–ينظر: ديوان النابغة الذبياني ، ص1–105.

[2]– ينظر: ديوانه، ص 1– 100.

[3]– أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1375هـ–1955م، ص104.

[4]– المرجع نفسه، ص240.

[5]– مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، أصله أطروحة دكتوراه، دار ابن الجوزي، الدّمام، ط1، 1422هـ–2001م ، ص498م.

11- الصلصال: ومن اختلافهم في دلالة اللفظة القرآنية بسبب الاختلاف في أصلها واشتقاقها ما ورد حول لفظ "صلصال" من قوله عزّ وجلّ: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ ١٤﴾سورة الرحمن/14. فمن قال بأنه الطين اليابس الذي إذا أنقرته، صَلَّ وأصدر صوتًا، جعل أصل اللفظة مشتقا من الصلصة، بمعنى الصوت، ومنه: صلصلة اللجام والحليّ، والصلصة صوت الرعد إذا كان صافيا ويقال للفرس إذا كان حادّ الصوت: "فرس صلصال"[1]، ومن قال بأنه بمعنى تغيّر الشيء ونتنه، فقد جعل أصله من: صلَّ اللّحم والشيء، وقال الكسائي رحمه الله في معنى "الصلصال" في قوله جلّ شأنه: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ ١٤﴾ الرحمن/14، هو من قول العرب: صلَّ اللّحمِ وأصلَّ، إذا أنتن.

11-قريش: جاء في المقاييس: القاف والشين أصلٌ صحيح يدلُّ على الجمع والتجمُّع يقال تقرّشوا، إذا تجمعوا.... ويقولون: «إنّ قريشًا دابة تسكن البحر تغلب سائر الدوابَّ» فقريش: مصغَّر القرش، وهي دابة بحرية تخافها دوابُّ البحر كلّها وقيل: إنها سيّدة دواب البحر، إذا أدنتْ، وقفت الدوابُّ، وإذا مشت، مشتْ، وكذلك قريش سادات الناس جاهلية وإسلاما، وهي إحدى قبائل العرب الكبرى، بل هي أشرفها... وقيل في اشتقاق "قريش" أنه من التقرش، وهو التجمُّع، يقال تقرش القوم، إذا تجمّعوا، وقرّشه: جمعه من ها هنا، وضم بعضه إلى بعض، ومن هذا سميت قريش، لتقرّشها، أي تجمَّعها إلى مكة من حوليها بعد تفرّقها في البلاد حين غلب عليها قصي بن كلاب، وقيل: بل هو من الكسْبِ.[2]

[1]- ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، 87/3.

[2]- مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ببيروت، ط2، 1407هـ 1987م، ص323.

يقال: قرَّش لأهله وتقرّش، أي: تكسَّب، وهو يقرش لعياله ويقترش، أي يكتسب والتقريش: الاكتساب، وكانت قريش قومًا تجارًا مكتسّبين، فسميّت بذلك لتجربتها وتكسبها وضربها في البلاد نبتغي الرزق، فكان أهل تجارة، ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع[1]، لقول الله جلّ وعلا: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ ﴾ سورة قريش/1-2.

12- النبي: قال جلّ جلاله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٤٥﴾ الأحزاب/45، قرئ لفظ "النبيّ" بالهمز وبغير الهمز، فمَنْ هَمزَة جعله من النبأ، وهو فعيل بمعنى مفعول، لأنه منبأ من جهة الله سبحانه وتعالى ومخبر، وقبل بمعنى فاعل، لأنه ينبئ الإنسان بما أوحي إليه، قال البقاعي رحمه الله: «وللنبوءة اشتقاقان، أحدهما: من النبأ، وهو الخبر، وذلك لمن اصطفى من البشر لرتبة السماع والإنباء، فنبئ، والاشتقاق الثاني من النَّبْوة، وهي الارتفاع والعلُوّ، وذلك لمَنْ أعلي عن رتبة النبأ إلى رتبة العلم، فكان مطّلعًا على علم ورد عليه من الغيب علي حقيقته وكماله»[2]، وروي عن أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه أنه قال: «جاء أعرابِيّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا نبيء الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم«لَسْتُ بنبيء الله، ولكنّي نبيُّ الله»

-ومن قرأ بغير همز، فمن «نبا ينبو» أي:ارتفع: وقال بعضهم: هو من النبوة، أي: الرفعة سُمِّيَ نبيًا، لرفعه محلّه وعلوّ شأنه عن سائر الناس،[3] وهي المدلول عليها بقوله جلَّ جَلاَله ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيّٗا ۝٥٧﴾ سورة مريم/57، وقيل "النبيُ" ما ارتفع من الأرض

[1]- ينظر: معجم العين، ص 374.

[2]- عبد الحميد أبو سكين، الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي، مكتبة الفنون النموذجية، ط1، 1399هـ، ص68.

[3]- ينظر: الزاهد في معاني كلمات الناس، 65/3.

واحْدَوْدَبَ ومنه الحديث: «لا تُصلُّوا على النبي»، والمعنى: لا تصلّوا على الأرض المرتفعة المحدودية، وقيل هي الطرقات، وسُمِّيتْ رسل الله: أنبياء، لكونهم طرقا إلى الله.

إذا كانت بعض الكتب التي تبحث في موضوعات التصريف تورد الاشتقاق ضمن مباحثها، مما يوحي بأنه من الموضوعات الصرفية فإن الحقيقة غير ذلك إذ هناك فرق بين العلمين: التصريف والاشتقاق ويمكن أن نذكر بعض الفروق بينهما: التصريف يتناول ثلاثة أشياء هي:

-**الأول:** يتناول الأزمنة (ماض، مضارع، أمر) وهو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف يضرب من ضروب التغيير، نحو قولكَ (ضرب، فهذا ماضي، فإذا أردت المضارع قلت: يضرب، فهو هنا يشير إلى التغيير حيث يدخل الزيادة والتحريف فيه.

-**الثاني:** القياس اللغوي إذا يقول: التصريف إنمّا أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب: تنبني منه جَعْفَرْ فتقول ضَرْبَبْ. وهذا كأنه يصرفه من وجه إلى وجه، ويردّ الشيء عن وجهه، وهذه دلالة لغوية على أنك تنتقل باللفظ من دلالة إلى أخرى باستخدام الوزن.

-**الثالث:** التنقل بأصول الكلمة، وتناول الزيادة إياها، ويدل على ذلك قوله «ومن هنا أيضا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة، لأن الزيادة في الكلمة، ها هنا التنقل في الأزمنة نحو –ضرب–يضرب– سيضرب، وإنما تنقل أحوال الكلمة والزيادة إياها».

-الاشتقاق أخص من الصرف لأن الاشتقاق لا يكون إلا فيما بنت العرب، والصرف أعمّ منه، لأنه يكون فيما بنت العرب، وفيما لم تبن، كضربب من ضرب.

-بعضهم يقدم التصريف على الاشتقاق: كما فعل ابن جني حيث يقول « وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلية عليها، و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به».

-و البعض الآخر يقدم الاشتقاق على الصرف، كما فعل "علي الدين بن محمد القوشجي حيث يقول :«فقد منا الاشتقاق على التصريف لأن نظر الاشتقاقي في أحوال مادة الكلمة، أعني حروفها، و نظر الصرفي في أحوال هيئتها، و مادة الشيء متعدمة على هيئته».

-الاستدلال بالفرع يسمى ذلك تصريفا، فكل اشتقاق تصريف و ليس كل تصريف اشتقاق، و مثال الاستدلال على الزيادة يرد الفرع إلى الأصل، زيادة همزة (أحمر) بأنه مأخوذ من الحمرة، و مثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلينا زيادة ياء (أيصر) بقولهم في جمعه (إصار) بحذف الياء و إثبات الهمزة في (إصار) فرع عن "أيصر" لأنه جمعه فهذا يسمى تصريفا لأن المستدل على زيادة يائه، و هو "أيصر".

-التصريف مرتبط بالصيغ المختلفة المشتقة من أصل واحد أي هو انتقال الكلمة من صيغة إلى صيغة مشتركة معها في الاشتقاق.

-الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء في الأسماء الأعجمية، و الأصوات، والحروف و ما شبهها من الأسماء المتوغلة في البناء، و اللغات المتداخلة نحو الجون الأسود والأبيض، و الأسماء النادرة كـ (طوبالة)، اسم نعجة، و الأسماء الخماسية نحو سفرجل، ويدخل في ماعدا ذلك».

-التصريف لا يدخل في أربعة أشياء الأسماء الأعجمية مثل: إبراهيم، إسماعيل، يعقوب...، الحروف مثل «ما، لا، منْ، الأصوات مثل:

الأصوات مثل: نِخْ، جِئ، قَبْ، غاق، عَدَ س حيث قال ابن عصفور «لأنها حكاية ما يُصَوِّتُ به، و ليس لها أصل معلوم»[1]، أسماء الأفعال مثل: أُفّ وأمين، وهَيّتْ، وَصَهْ، ومَهْ، وشتان، وإيه، الأسماء المتوغلة في البناء مثل: الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

-التصريف يطلق على تغيير الكلمة لغرض آخر كتخفيف النطق بالكلمة بزيادة حرف أو حذف أو إبدال أو قلب أو إدغام.

-الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف.

-التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة التي ليست بإعراب ولا بناء

-التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق.

-التصريف يتعلق أساسًا بالأسماء المتمكنة (المعربة) والأفعال المتصرفة.

أما الحروف فلا يتعلق بها علم التصريف.

-التصريف يختص ببنية الكلمة العربية وما يطرأ عليها من تغيير بالزيادة أو النقص.

-الاشتقاق علم يزيد اللغة العربية ثروة وغنى ويجعلها قادرة دائما على التجديد، والتقدم، ومسايرة، وارتقاء الحضارة.

بما كانت اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية احتاج أهلها إلى علم الصرف لأنه ميزانها، وأشرف شطريها، وأم علومها، إذ لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، لذلك حظِيَ باهتمام وجهود العلماء والباحثين قديما وحديثا، لذلك اللغة العربية مضبوطة بميزان

[1]- ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 43.

صرفي تدعو إليه الحاجة والضرورة العلمية، انطلاقا من الفائدة الكبيرة التي يحققها في خدمة اللغة، لاختصاص علم التصريف بالأصالة بالأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة، وهو في الفعل أصل لكثرة تغييره لظهور الاشتقاق فيه، ولذلك ارتبط علم الاشتقاق بعلم التصريف، وأصبحت بينها علاقة لا يمكن الفصل بينهما إلا في بعض الحالات، كما قال ابن جني«وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالاً شديدًا، وما يفرق بينهما أن الصرف عام لما فعلته العرب ولما يحدثه الناس بالقياس، والاشتقاق يختص بما فعلته العرب من ذلك».

إن العلاقة بين الصرف والتصريف والاشتقاق هنا أن الصرف هو مصدر المجرد الثلاثي "صرف" والتصريف هو مصدر الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف، الصرف والتصريف في اللغة يطلقان على معان كثيرة منها التحويل والتغيير، وقد استعمل الصرفيون مصطلح الصرف أو التصريف دون تمييز، لأن هذه التسمية نابعة من منهجهم المنبثق من المادة العربية وإذا أمعنا النظر في نصوص الصرفيين رأيناهم لا يفرقون بين التصريف والاشتقاق فيسمون الاشتقاق تصريفا، والاشتقاق هو الأصل في الدليل على الزيادة، وهو أعدل شاهد في الاستدلال على أصالة الحروف وزيادتها، نحو الهمزة في: أَحْمَر وجدت الفعل الذي تصرف منه: أحمّر يحمّر، فتجد الهمزة ساقطة في يحمّر وتجد أيضا المصدر الذي هو مأخوذ منه: الحمرة، ليس فيها همزة. وينبغي أنْ يعلم أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى وكذلك الاشتقاق، إلا أن بينهم علاقة أنّ الاشتقاق يزيد اللغة نماء لفظيا يتبعه مباشرة نماء صرفي، أي إذا أخذ الاشتقاق صبغة من أخرى متفقتين مادة (أصلية) ومعنى، فإن التصريف هو تحليل الكلمة من بنية إلى أخرى، إما بالزيادة، أو الحذف، أو بتغيير الحركات، وحدّد ابن جني هذه العلاقة بقوله "ينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق، شيئا قريبا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء

إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى..." فتأتي إلى: ضرب فتبني منه مثل جعفر: فتقول ضربب، وكذلك الاشتقاق أيضا إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي (ضرب)، ثم تشتق منه المضارع (يضربُ) واسم الفاعل (ضارب). فالتصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم الحاجة، لأنه ميزان العربية، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وإذا كان التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق، لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة، فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي، أي أن الاشتقاق أخص من الصرف، لأن الأول مخصص بما بنته العرب، أما الثاني فيكون فيما بنت العرب في كلامها، وإن الاشتقاق يبحث عن الأصالة والفرعية في الجوهرية في حين يبحث علم الصرف عن الأصالة والفرعية بحسب الهيئة، حيث لا يدخل في علم الاشتقاق الأسماء الأعجمية (كإسماعيل)، والأصوات (غاق)، أما التصريف لا يدخل في أربعة أشياء (الأسماء الأعجمية، الأصوات، والحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، ويدخل في ما عدا ذلك).

خاتـمـــة

في ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

-اللغة العربية لغة مرنة، بذلك يكون علم الصرف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب، ومن خلاله تعرف صيغ الكلمات، وما يطرأ عليها من تغيرات وبواسطته يسلم المتعلم من الوقوع في الخطأ.

-أنّ الصرف والتصريف كلمتان، فيقع أحدهما موقع الآخر، فهما مدلولان لمسمّى واحد، وهو ما نطلق عليه اليوم تسمية الصرف، وقد كثر مصطلح الصرف دون التصريف، لأن الصرف أخفّ من التصريف وأصل له.

-الصرف والتصريف في الأصل مصدران لـ "صرف" و "صرَّف" بدور معناهما حول التحويل والتغيير والتقلب.

-علم الصرف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب، ومن خلاله تعرف صبغ الكلمات، وما يطرأ عليها من تغيرات وبواسطته يُسْلم المتعلم من الوقوع في الخطأ.

-لمفهوم الصرف معنيين: عملي وعلمي، الأول من تحويل الكلمة الواحدة إلى أنواع مختلفة، كتحويل الفعل إلى اسم الفاعل، والمفعول.... والثاني كونه علم يتناول هيئة الكلمة وأحوالها.

-ارتبطت نشأة علم الصرف في بداية ظهوره، للحفاظ على سلامة قراءة كتاب الله بسبب انتشار الخطأ.

-اللغة العربية مضبوطة بميزان صرفي يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي اختار له الصرفيون أو التصريفيون المثال (ف ع ل) فهو من خصوصيات اللغة العربية، ولما له فائدة كبيرة في علم الصرف إذ به بين حال الكلمة وما طرأ عليها من تغيرات من حذف أو قلب، وما فيها من أصول أو زوائد.

-يختلف الميزان الصرفي عن الصيغة كونها مبنى صرفيا وهو مبنى صوتي على حد تعبير تمام حسان، وفي كون البنية أعم منه.

-الانشقاق أهم وسيلة من وسائل اللغة العربية في نمائها وتوسعها المبنى على ضوابط وشروط تحكمه، ولحفظها من الفوضى اللغوية.

-الانشقاق هو أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف.

-الاشتقاق أربعة أنواع هو: الاشتقاق الصغير، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق الأكبر، الاشتقاق الكُبَّار.

- يُعد الاشتقاق الصغير هو النوع الأقرب والأسهل والأكثر استعمالا من الآخرين لما يتميز به ومن وضوح، ثم لكونه بشكل أساس اللغة العربية.

-المشتقات في اللغة العربية سبعة (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم التفضيل، اسم الآلة، اسما الزمان والمكان).

-اسم الفاعل وهو ما دل على حدث وفاعله يشتق من الفعل الثلاثي على وزن فاعل وغير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسرها ما قبل الآخر.

-اسم المفعول وهو الوصف الذي يدل على من وقع عليه الفاعل ويشتق من الفعل الثلاثي على وزن مفعول وغير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

-الصفة المشبهة صفة تؤخذ من الفعل اللازم تدل على الثبوت وتصاغ من الفعل الثلاثي على عدة أوزان منها فاعل و أفعل وفعلان أما من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسرها قبل الآخر.

-يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل وهو مشترك مع الصفة المشبهة في هذا الوزن لكن في الصفة المشبهة يدل على لون أو عيب وفي اسم التفضيل لا يدل على ذلك بل يدل على المفاضلة.

-كما أننا نجد صيغ المبالغة أكثر شيوعا وتواترًا في كلام العرب فعال- فعول- مفعال

-يصاغ اسم الآلة على أوزان عديدة منها مفعل مفعال مفعلة.

-اسما الزمان والمكان مشتقان على وزن واحد وقد يدلان على زمان أو مكان وقوع الفعل.

-أهم ما يميز اسم الفاعل واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة مبدوءة بالميم.

- يناول علم التصريف من حيث الماهية بدراسة الظواهر التالية من حيث أبنية الأفعال من خلال (التجرد والزيادة والوزن)، وأبنية الأسماء إي الأسماء المتمكنة.

- ماهية الاشتقاق تعتمد على الاستدلال على الزيادة برد الفرع إلى الأصل، والاستدلال على الزيادة بالفرع.

- أوضح البحث دور الجذر الصرفي من (فعل) في تحديد الوزن الصرفي لما يطرأ عليه من زيادات.

لعل هذه هي أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا العمل المتواضع، ونرجو من الله عزّ وجلّ اسمه أن يوفقنا إلى طريقه المستقيم ويجعل هذا البحث في ميزان حسناتنا ويكتب لنا به النجاح.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

-قائمة المصادر و المراجع

1-ابتسام عباس علاوي الشجيري، الاشتقاق من "اسم العين" دراسة في معجم لسان العرب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2010م-1431هـ.

2-إبراهيم عبد الجواد إبراهيم، أسس علم الصرف، دار الآفاق العربية، القاهرة ط1، 2002.

3-أحمد الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (1273هـ-1351هـ) شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

4-أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط6، دس.

5-إميل بديع يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، عالم الكتب، بيروت، ط:1 1993م.

6-أيمن أمين عبد الغني- الصرفي الكافي- دار التوفيقية التراث- القاهرة سنة 2010.

7-بديع عوض الله "بديع رباح"، أضواء في النحو والصرف، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع الأردن عمان، ط:1، س:2011.

8-أبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء في الطبقات الأدباء تحقيق إبراهيم السامرائي، الأردن، المنار، الأردن، 1985.

9-أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في الطبقات الأدباء، تحقيق د.إبراهيم السامراء. الأردن المنار بالأردن 1975.

10- بكر محمد بن السري السراج، الاشتقاق تح محمد صالح التكريني، مطبعة أبو المعارف، بغداد، ط1، 1973.

11- أبو بكر محمد بن السري السراج، الاشتقاق، تح محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، ط:1، 1973.

12- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب د.ط.

13- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الفكر للطباعة والنشر شرح محمد جاد المولى، دط. ج1. س.

14- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج2. (دت).

15- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي نجار مطلعة دار الكتب القاهرة، ج1، س 1871هـ-1952م.

16- ابن جني، المنصف تحقيق وتعليق محمد عبد القادر، أحمد عطا، ج1، س.

17- جوزيف إلياس، الوجيز في الصرف والنحو والإعراب، دار القلم للملايين لبنان، دط، س1499هـ

18- حاتم صالح الضامن،الصرف، دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل، سنة1991.

19- ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر، الشافية في التصريف والخط المطبعة العامرة العثمانية العامرة العثمانية بقسم الأزبكية إدارة الشيخ عثمان عبد الرزاق، ط2، ملحق1.

20- حسين سليمان قطناني،في علم الصرف، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط1 س2010.

21- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 2003.

22- خديجة الحمداني، المصادر والمشتقات، في معجم لسان العرب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008.

23- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مطبعة محمد علي صبح سنة، 1390هـ-1971م.

24- رابح بومعزة، صور المشتقات الأحد عشر والمصادر المحولة توجيهها الصوتي والدلالي الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجا، دار الكتب العلمية، ببيروت، ط1، 2011م.

25- راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، 1997.

26- رياض بن حسن الخوام، الكناس في النحو والصرف، المكتبة العصرية، دط، ج1.

27- الزبيدي أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مصر، ط3، 1954م.

28- زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر، (دط).

29- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة 1987م.

30- سيبويه الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ج1391،1هـ، 1975م.

31- السيوطي جلال الدين، بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة- مطبعة السعادة بمصر، ط1، 1326م.

32- شرح الأشموني أبو الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى على ألفية ابن مالك قدم له ووضع هوامشه حسن محمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1419هـ، 1998م.

33- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ج5، ورقة 210، نقلا عن: خديجة الحديثي أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ج5، (دط).

34- شوقي ضيف،المدارس النحوية، دون المدينة، دار المعارف، (دس).

35- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر، (دت).

36- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث المكتبة الإسكندرية، 1992.

37- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة دار المعارف، مصرن ط4.

38- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (دط).

39- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، العمد كتاب في التصريف، دار المعارف، ط3، 1990.

40- عبد اللطيف الخطيب، المستقصي في علم التصريف، دون المدينة، دار العروبة، 2003.

41- عبد الله أمين، الاشتقاق، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1420هـ2000.

42- عبد الهادي الفضلي، مختصر الصرف، دار العلم، بيروت، لبنان، (دط)، (دس).

43- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة المملكة العربية السعودية، ط7، 1980.

44- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1428هـ-2008م.

45- عصام نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1402هـ-1982.

46- ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ببيروت، لبنان، ج1، 669هـ.

47- أبو على الحسن ابن أحمد الفارسي، التكملة على الإيضاح، تحقيق حسن شاذلي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ابن عكنون،الجزائر، (دط)، 1984.

48- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار النهضة، مصر، القاهرة، ط8، 1973.

49- غريب عبد المجيد نافع، الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ج1، ط1، س1393هـ- 1973م.

50- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح محمد علي التجار، المكتبة العلمية دار الكتب المصرية ج2، د.ت.س.

51- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، عالم الكتب، ج3.

52- القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الشام، بيروت، (دت) .

53- كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، مجمع اللغة العربية الفلسطيني، ط1، 1435هـ-2014م.

54- كمال يسّر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، الرقة الرابعة دار الثقافة العربية، 1990.

55- محسن الأمين، أعيان الشيعة، مطبعة الإنصاف، ج1، ط4، 1380هـ-1960م.

56- محسن علي عطية،الواضع في القواعد النحوية والأبنية الصرفية دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2007م.

57- محسن قطب معالي، المشتقات ودلالتها في اللغة العربية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الإسكندرية، 2009م.

58- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، (دط).

59- محمد بن إسحاق ابن نديم، الفهرست، تحقيق البدروي زهران، القاهرة، دار المعارف، (دط)، 2006م.

60- محمد عبد الخالف الشيخ عظيمة، المغني في تصريف الأفعال، القاهرة دار الحديث، 1999.

61- محمد فاضل السامرائي،الصرف العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، (دط)، (دس).

62- محمد منال عبد اللطيف، المدخل إلى علم الصرف، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2000م.

63- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، راجعه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، (دت).

64- ابن معط ، المحصول في شرح الفصول، نقلا عن أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، ج2، (دط).

65- موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري ، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، مج 6، 1422هـ/2001.

66- نور الهدى لوتسن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، ط1، ج1، 2008م.

المعاجم:

68. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية القاهرة ،ج1، ط2.

69. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، (دط).

الرسائل الجامعية:

70. جورية محمد اليمني، دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دلالية)، إشراف الأستاذ: فضل الله النور علي، تخصص أدب عربي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المجلات:

71. محمد أحمد زكي، الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد10، كانون الثاني 2013م.

72. نضال حسن سلمان الأسدي، الفيض الرقراق من معين الاشتقاق، مجلة كلية الأدب، جامعة الكوفة، كلية طب الأسنان، العدد96.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

االعنوان **الصفحة**

-مقدمة.....أ-جـ

-الفصل الأول: مفاهيم عامة.

1/ المبحث الأول: تعريف التصريف والصرف..... 6

أ-لغة: (التصريف والصرف).....6

ب-اصطلاحا (التصريف والصرف).....7

2/ المبحث الثاني: نشأة وتطور علم الصرف 14

أ-نشأة علم الصرف.....14

ب-تطور علم الصرف.....18

3/**المبحث الثالث: الميزان الصرفي**.....26

أ-تعريف الميزان الصرفي.....26

ب-السر في اختبار أحرف (ف ع ل).....26

جـ-كيفية الوزن.....27

د-أمور تراعى عند الوزن.....27

4/ **المبحث الرابع: الاشتقاق**.....29

1-تعريف الاشتقاق.....29

أ- لغة.....29

ب-اصطلاحا.....29

2-طريقة الاشتقاق.....30

3-أنواع الاشتقاق..... 31

4-فوائد الاشتقاق..... 33

5-شروط الاشتقاق..... 34

6-أصل المشتقات.....35
المبحث الخامس: أقسام المشتقات.....36
1/ اسم الفاعل.....36
أ- معناه.....36
ب-عمله.....37
ج-صوغه.....38
2/ اسم المفعول.....39
أ- معناه.....39
ب- عمله.....40
ج- صوغه.....41
3/ الصفة المشبهة.....42
أ-معناها.....42
ب-عملها.....43
ج-صوغها.....43
د-استعمال اسم الفاعل والمفعول صفة.....44
هـ-أحكام مشتركة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.....45
4/ صيغ المبالغة.....45
أ- معناها.....45
ب- عملها.....45
ج- صوغها.....46
5/ اسم التفضيل:.....47
أ- معناه.....47

ب- عمله.....47
ج- صوغه.....48
د- حالاته.....48
هـ- أركانه.....49
6/ اسم الآلة.....50
أ- معناه.....50
ب-صوغه.....50
7/ اسما الزمان والمكان.....51
أ- معناهما.....51
ب-صوغهما.....52

الفصل الثاني: علاقة علم التصريف بعلم الاشتقاق

المبحث الأول: من حيث الماهية.....56
1/ ماهية التصريف.....56
1-1-كيفية وزن الكلمات ذات الأبنية.....57
أ- أبنية الفعل.....57
ب- أبنية الاسم.....57
1-2-وزن الكلمات الثلاثية الأصول.....58
1-3-وزن الكلمات الخماسية الأصول.....59
2/ماهية الاشتقاق.....61
المبحث الثاني: من حيث الغاية.....65
1/الغاية من التصريف.....65
2/ الغاية من الاشتقاق.....68

المبحث الثالث: الفرق بين التصريف والاشتقاق.....72
أ- نظرة الصرفيين للعلاقة.....72
ب- نماذج.....72
خاتمة.....90
قائمة المصادر والمراجع.....94
فهرس المحتويات.....103

ملخص:

يُعدُّ علم التصريف من أجَلِّ العلوم لما له من أهمية وفضل كبير، لذا حُضي الدرس الصرفي بمنزلة ومرتبة عالية، وكان محل اهتمام على مر العصور لأنه ميزان العربية، فكان الاشتقاق أهم وسيلة من وسائل اللغة العربية في نمائها وتوسعها، إلا أن بينهما علاقة هو أن الاشتقاق يزيد اللغة نماء لفظيا يتبعه مباشرة نماء صرفي لان التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، فتأتي إلى (ضرب) فتبني منه (ضربا)، كذلك الاشتقاق أيضا إلى (الضرب) الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي (ضرب) ثم المضارع (يضربُ) واسم الفاعل (ضاربٌ)، فالتصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم الحاجة ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وإذا كان التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق، لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصل؛ أي أن الاشتقاق أخص من الصرف لان الأول مخصص لما بنته العرب، أما الثاني فيكون فيما بنت العرب في كلامها.

Abstract :

The science of morphology is considered for the sake of the sciences because of its great importance and merit, so the morphological lesson was given a high position and rank, and it was of interest throughout the ages because it is the balance of Arabic, so derivation was the most important means of the Arabic language in its development and expansion, but there is a relationship between them which is that the derivation The language increases verbal development, followed by a morphological development, because the conjugation is that it comes to the one word and it acts in various ways, then it comes to (multiplied) and builds from it (multiplication), as well as the derivation also to (multiplication) which is the source, from which the past is derived (multiplied) and then the present (Multiply) and the participle's name (smacker), so the conjugation is needed by all the people of Arabic the most necessary and does not lead to knowledge of the derivation except with it, and if the conjugation is the way to the derivation, because it defines the structures of the derivative formulas, the derivation is the most important evidence for knowing the excess from the original. That is, the derivation is more specific than the exchange because the first is for what the Arabs built, and the second is for what the Arabs built in her speech.